اعتراضاتُ ابنِ عُصْفُورِ النحويّةُ في كتابِه

((المفتاحُ في شرحِ أبياتِ الإيضاحِ))

على ابنِ يَسْعُونَ - جمعًا ودراسةً

إعداد الدكتور

مساعد بن محمّد بن عبد اللّه الغفيلي

أستاذ النحو والصّرف المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ـ جامعة القصيم

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية

اعتراضاتُ ابنِ عُصفُورِ النحويّةُ في كتابِه ((المفتاحُ في شرحِ أبياتِ الإيضاحِ)) على ابنِ يَسْعُونَ ـ جمعًا ودراسةً ـ

مساعد بن محمّد بن عبد الله الغفيلي

تخصص النحو والصّرف بقسم اللغة العربية وآدابها في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ـ جامعة القصيم ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: Gfielie@qu.edu.sa

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ملخص البحث:

تظهر قيمة هذا البحث في تناوله هذين العلمَين ذوي المنزلة السامقة بين علماء العربيّة؛ فالأوّل وُصف بأنّه حامل لواء العربيّة في بلاد الأندلس، والثّاني شُهد له بالإمامة في اللّغة والنّحو. وقد هدف البحث إلى جمع اعتراضات ابن عصفور النحويّة في كتابه (المفتاح) على ابن يَسْعُون، ثمّ دراسة هذه الاعتراضات ومناقشتها، والوقوف على آراء العلماء المتقدّمين والمتأخرين في المسألة، وبيان أدلّتهم وحججهم؛ وذلك لمعرفة صوابها من خطئها. وقد انتظم البحث في ثلاثة مباحث، تسبقها مقدّمة، وتقفوها خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع، ففي المقدّمة تحدّثت عن أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وخطّة البحث، والمنهج الذي اتّبعتُه في دراسة مسائل الاعتراض بين العلمَين، وفي المبحث الأوّل عرّفت باب عصفور وكتابه (المفتاح)، وفي الثاني عرّفت بابن يَسْعُون، وفي الثالث خصصتُه لاعتراضات ابن عصفور على ابن يَسْعُون. وقد خلص البحث إلى نتائج عديدة، كان من أبرزها: أنّ أغلب اعتراضات ابن عصفور على ابن يَسْعُون تمثّلت في عدم مراعاة ابن يَسْعُون المعنى في التوجيه النحويّ، وعدم استظهاره خفيَّ الإعراب وغامضَه، كما كشف البحث عن قسوة ابن عصفور على ابن يَسْعُون ووصفه توجيهاته النحويّة بالضّعف، أو الفساد، أو البطلان، أو القُبْح، أو البعد عن الصّواب، أو التوهّم، وغيرها! كما كشف البحث أيضًا عن أنّ ابن يَسْعُون قد نال النصيب الأوفر من اعتراضات ابن عصفور على شرّاح أبيات (الإيضاح).

الكلمات المفتاحية: اعتراضات – ابن عصفور – ابن يسعون – المفتاح – الإيضاح

Ibn Osfour's Syntactic Objections ‹contained in his Book "*Al-Meftah fi Sharh Abyat Al-Edhah*" ‹to Ibn Yassoun A Collection and Examination

By: Messaed Bin Mohammed Bin Abdallah Al-Ghefaily
Assistant Professor of Syntax and Morphology
Department of Arabic Language and Literature
Faculty of Arabic Language and Social Studies
Qassim University – KSA
Email: Gfielie@qu.edu.sa

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

Abstract

The true value of this research is counted on the two distinguished luminaries and scholars of Arabic language; Ibn Osfour and Ibn Yassoun. The former is described as the banner man of Arabic language in Andalusia while the latter is well-known for his leadership of Arabic language and syntax. The basic purpose of the research is to collect Ibn Osfour's objections ‹contained in his book **"***Al- Meftah***"** ‹to Ibn Yassoun ‹then examining and discussing those objections as well as reviewing scholars' opinions to see who was leading and who was lagging behind with reference to the case at hand. Through the examination and discussion of this issue ‹we would be able to identify what is right and what is not ‹aided by reasons and clues which those scholars beheld. Accordingly ‹the research includes an introduction ‹three chapters ‹a conclusion and a list of references. In the introduction ‹the researcher highlights the importance of his topic ‹why he chose it ‹the research plan and the approach he utilized to examine the issues of objection in between the two luminaries. Next ‹the first chapter tackles Ibn Osfour and his book **"***Al- Meftah***"** while the second chapter handles Ibn Yassoun. The third chapter discusses Ibn Osfour's objections to Ibn Yassoun. Finally ‹the conclusion sums up the findings of the research. The most outstanding finding is that a great deal of Ibn Osfour's objections to Ibn Yassoun focused on Ibn Yassoun's non-compliance with the meaning implied in the syntactic orientation. Ibn Yassoun did not also clarify cryptic and crypto- parsing. The research has also highlighted Ibn Osfour's roughness as he described Ibn Yassoun's orientations as being weak ‹corrupt ‹ groundless ‹disgraceful ‹away from being true and fanciful…etc. The research has also found out that Ibn Yassoun received a great deal of Ibn Osfour's objections contained within the lines of **"***Al-Edhah***"**.

Key words: objections ‹Ibn Osfour ‹Ibn Yassoun ‹*Al- Meftah* ‹*Al-Edhah*.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ، سيّدِنا محمّدٍ النبيِّ الأمّيِّ الذي أرسله اللهُ رحمةً للعالمينَ، وعلى آلِه وصحبِه ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ، أمّا بَعْدُ:

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فإنّ الخلاف في المسائل النحويّة ليس حديث الظهور، بل كان معروفًا منذ نشأة النحو، ومن ذلك الخلافات المشهورة بين مدرستي البصرة والكوفة، والخلاف ليس عيبًا، ولا يدلّ على قصورٍ في قواعد النحو، بل يدلّ على نضج الفكر النحويّ لدى علماء هذا الفنّ، وإعمالهم الذهن في مراجعة مسائله وقواعده.

وهناك خلاف آخر غير الخلاف بين المدارس النحويّة، وهو الخلاف بين العلماء الذين ينتمون إلى مدرسة واحدة، وهو موضوع بحثي هذا، حيث تناول مسائل الاعتراض النحويّة بين علمَين جليلَين ينتميان إلى مدرسة واحدة، وهي المدرسة الأندلسية، وهذان العلمان هما: ابن يَسْعُون، وابن عصفور.

وقد لفت نظري وأنا أقلّب صفحات كتاب (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)، لابن عصفور الإشبيليّ، أنّ ابن عصفور عُني عناية بالغة في إيراد المسائل الخلافيّة، وأنّه إذا كان يوافق آراء مَن تقدّمه من العلماء النحويّين في بعض المسائل، ويحتجّ لها، فإنّه لم يسلّم بكثيرٍ منها، بل كان ينتقدها ويردّ عليها، سواء أكان المخالفون له من شرّاح أبيات كتاب (الإيضاح العضديّ) لأبي عليّ الفارسيّ، أم من غيرهم.

ورأيته يُكثر من النقل عن ابن يَسْعُون، يوافقه في بعض آرائه، ويخالفه في بعضها الآخر؛ لذا وقد وقع اختياري على اعتراضات ابن عصفور النحويّة الموجّهة إلى آراء يَسْعُون لتكون موضوع هذا البحث؛ وذلك لأسبابٍ، منها:

١ - أنّ هذا الموضوع لم تتّجه إليه أنظار الباحثين حسب علمي.

٢- أنّ دراسة هذه الاعتراضات توضّح مكانة العلمَين، وتبرز منزلتهما.

٣- أنّ ابن يَسْعُون هو أكثر مَن خالفه ابن عصفور من العلماء، حتى اعتُقد أنّ من مقاصد ابن عصفور في تأليف هذا الكتاب تتبّع أخطاء ابن يَسْعُون، وقد أشار إلى هذا محقّق الكتاب رفيع بن غازي السلميّ في معرض حديثه عن موقف ابن عصفور من شرّاح أبيات (الإيضاح)، فقال: «أمّا ابن يَسْعُون، فقد نال النصيب الأوفر من مخالفات ابن عصفور لشرّاح أبيات (الإيضاح)؛ فبقدر إفادته منه خالفه وردّ عليه، وكأنّ من مقاصده في تأليف هذا الكتاب الالتزامَ بتتبّع أخطاء ابن يَسْعُون وإبرازها؛ فقد عَدَدْتُ له ما يزيد على خمسة وعشرين موضعًا، خالف فيها ابن يَسْعُون، وردّ عليه في توجيهاته النحويّة - وهي الغالبة - والصرفيّة، وتفسير مراد الفارسيّ، واصفًا ما ذهب إليه بالضّعف، والفساد، والبطلان، والقُبْح، والبعد عن الصّواب، والافتقار إلى النقل (السّماع)، والتوهّم، أو أنّه ليس بشيء، أو لا يُتَصَوَّر»[(١)].

٤- أنّ هذه الاعتراضات وقعت بين عالمين جليلين، لهما فضلٌ كبيرٌ في علم النحو بالأندلس؛ فقد شُهد لابن يَسْعُون بالإمامة في اللّغة والنّحو[(٢)]، ووُصف ابن عصفور بأنّه حامل لواء العربيّة في الأندلس[(٣)].

٥- أن هذه الاعتراضات تُعَدُّ نوعًا من النقاش العلمي المبنيّ على الحجّة والدّليل.

٦- قيمة كتاب ابن عصفور العلميّة؛ فهو من أوسع شروح أبيات (الإيضاح)، وأفضلها ترتيبًا وتنظيمًا، كما أنّه من أنفع كتب ابن عصفور، وأشملها مادّة: (نحوًا، وصرفًا، ولغةً، وأدبًا، وأخبارًا، وغيرها)[(٤)]، حتى قال عنه الغِبْرِيْنِيّ: «وله (شرح أبيات الإيضاح)، ولم يسبقه أحدٌ

(١) مقدّمة تحقيق المفتاح في شرح أبيات الإيضاح: ١/ ٦٩-٧٠.

(٢) ينظر: إشارة التعيين: ٣٩٤.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢، والوافي بالوفيات: ٢٢/ ١٦٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٠.

(٤) ينظر: مقدّمة تحقيق المفتاح: ١/ ٦.

بمثله»[1].

ونظرًا لكثرة اعتراضات ابن عصفور على ابن يَسْعُون، وتنوّعها ما بين نحويّة، وصرفيّة، ولغويّة؛ فقد رأيتُ أنْ أقسّم الاعتراضات قسمين: قسم خاصّ باعتراضاته النحويّة، وعددها اثنتا عشرة مسألة، وخصصتُ به هذا البحث، وقسم خاصّ باعتراضاته الصرفيّة واللغويّة، وسأنشره في بحث آخر إنْ شاء الله.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد اشتملت خطّة البحث على مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

أمّا **المقدّمة**، فقد بيّنتُ فيها أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وخطّة البحث، والمنهج الذي اتّبعتُه في دراسة مسائل الاعتراض بين العلمَين.

وأمّا **المبحث الأوّل**، فكان بعنوان: **التعريف بابن عصفور، وكتابه (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)**، وفيه تحدّثتُ عن اسمه وكنيته ولقبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلميّة، وآثاره، ووفاته، ثمّ عرّفتُ بكتابه (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح).

وأمّا المبحث الثاني، فكان بعنوان: **التعريف بابن يسعون**، وفيه تحدّثتُ عن اسمه وكنيته ولقبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلميّة، وآثاره، ووفاته.

وأمّا **المبحث الثالث**، فهو بعنوان: **اعتراضات ابن عصفور النحويّة على ابن يسعون**.

وقد سرتُ في دراسة مسائل الاعتراض بين العلمَين وفقًا للمنهج الآتي:

- وضع عنوان لكلّ مسألة، وترتيب المسائل حسب ورودها في كتاب (المفتاح).
- التحقّق من صحّة اعتراض ابن عصفور؛ وذلك بالرجوع إلى كتاب ابن يَسْعُون الوحيد الذي وصل إلينا، وهو (المصباح)، ثمّ نقل كلامه، مصدِّرًا به المسألة؛ نظرًا لتقدّمه.
- إتباع ذلك باعتراض ابن عصفور، كما ورد في كتابه (المفتاح).
- عرض المسألة ودراستها، وذلك بالوقوف على آراء العلماء المتقدّمين والمتأخرين في المسألة، وبيان أدلّتهم وحججهم.

---

(١) عنوان الدراية: ٣١٨.

- تضمين المسألة القول الراجح إنْ بدا لي.

وأما **الخاتمة**، فقد بيّنتُ فيها أهمّ ما توصّلتُ إليه من نتائج في هذه الدراسة، ثمّ أتبعتُها بفهرس للمصادر والمراجع.

وأودّ الإشارة إلى أنّه واجهتني مشكلة تتمثّل في طول نصوص ابن عصفور، وقد رأيتُ بادئ الأمر أنْ أختصرها، إلّا أنّي آثرتُ بَعْدُ نقلها كاملة وإنْ طالت؛ وذلك لأنّ التدخّل في النصّ قد يُخِلُّ به، وقد يُحيل المراد منه عن وجهه، ولأنّ في إيراده كاملًا غُنْيَةً للقارئ عن الرجوع إلى النصّ في (المفتاح).

أسألُ اللهَ – جلّ ثناؤُه – أنْ أكون قد وُفّقت في عرض هذه المسائل، ودراستها دراسة علميّة نافعة، كما أسأله – تعالى – أنْ يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِه الكريمِ، وأنْ يغفرَ لي ما وقع فيه من سهو أو زَلَل، وأنْ ينفعَني به، وينتفعَ به كلُّ قارئٍ، إنه سميعٌ قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلّى اللهُ وسلّم على نبيّنا محمّدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ.

المبحث الأوّل

التعريف بابن عصفور، وكتابه (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح).

أوّلاً: التعريف بابن عصفور[1].

(أ) اسمه، وكنيته، ولقبه.

هو أبو الحسن، عليّ بن أبي الحسين بن مؤمن[2] بن محمّد بن عليّ بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عُصْفُور النحويّ الحضرميّ الإشبيليّ الأندلسيّ، المعروف بـ (ابن عُصْفُور).

(ب) مولده.

وُلد ابن عصفور في مدينة إشبيلية سنة (٥٩٧هـ)[3]، هذا هو القول الراجح، وتكاد تُجمع

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) تنظر ترجمته في: الذيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة: ٣/ ٣٤٨-٣٤٩، وصلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥، وعنوان الدراية: ٣١٧-٣١٩، وملء العيبة فيما جُمع بطول الغيبة: ٦/ ل٩٠ب-٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦-٢٣٧، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢-١٧٣، وتاريخ ابن الوردي: ٢/ ٢١٤، والوافي بالوفيات: ٢٢/ ١٦٥-١٦٦، وفوات الوفيات: ٣/ ١٠٩-١١٠، والوفيات لابن قنفذ: ٣٣١، والبلغة: ١٣١، وتاريخ الدولتين الموحّديّة والحفصيّة: ٣٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٠، ومفتاح السعادة: ١/ ١٣٥، وكشف الظنون: ١/ ٦٠٣، ٢/ ١٠٤١، ١٦١٢، ١٨٠١، ١٨٠٥، ١٨٢٢، وشذرات الذهب: ٥/ ٣٣٠-٣٣١، والحلل السندسيّة في الأخبار التونسيّة: ١/ ٤٩٨، وهديّة العارفين: ١/ ٧١٢، وشجرة النور الزكيّة: ١٩٧، وتاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٦٦-٣٦٧، والأعلام: ٥/ ٢٧، ومعجم المؤلّفين: ٢/ ٥٣٧، والموسوعة الميسّرة في تراجم أئمّة التفسير والإقراء والنّحو واللّغة: ٢/ ١٧٢٩-١٧٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٣٣-٢٣٦ (بحث للدكتور عيّاد الثبيتيّ)، ومقدّمات كتبه المحقّقة: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح: ١/ ٩-١١، وشرح الجمل الكبير: ١/ ٢١-٤١، والمقرّب: ١/ ٧-١٧، ومُثُل المقرّب: ١٥-٢٣، والممتع: ١/ ٤-٦، وضرائر الشعر: ٥-٧.

(٢) في تاريخ الدولتين للزركشيّ (ص ٣٩)، وشجرة النور الزكيّة (ص ١٩٧): ((موسى))، وما أثبتّه أجمعت عليه مصادر ترجمته الأخرى.

(٣) ينظر: الذيل والتّكملة: ٣/ ٣٤٩، وملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٣.

عليه مصادر ترجمته، وقيل: وُلد سنة (٥٧٧هـ)[١]، وقيل: سنة (٥٩٠هـ)[٢].

(ج) نشأته.

نشأ ابن عصفور في إشبيلية، وبدأ بتعلّم القرآن الكريم، ثمّ شرع في تعلّم العربيّة واللّغة، وكان شيخه أبو الحسن الدَّبَّاج هو أوّل مَن فتق لسانه بالعربيّة، وعلّمه الاسم والفعل والحرف الاصطلاحي، وهو أوّل مَن تفرّس فيه الإمامة في العربيّة منذ صغره، ثمّ بعد ذلك انتقل إلى مجلس شيخه أبي عليّ الشَّلَوْبِين، وعليه كان معوّله، ولازمه عشر سنوات إلى أن ختم عليه (كتاب سيبويه) في نحو سبعين طالبًا، بذّهم في الذكاء مع نُبْلِهم، وكانوا من أصحابه، ثّم أصبحوا من تلامذته[٣].

أقرأ في بلده إشبيلية مدّة[٤]، ثمّ خرج منها وتجوّل في بلاد الأندلس محترفًا التجارة، ومدّرسًا حيثما حلّ بها[٥]، ثمّ أقرأ بشَرِيْش شَذُوْنَة، ثمّ مَالَقَة، ثمّ لُوْرَقَة، ثمّ مُرْسِيَة، أقام في كلّ بلدٍ منها أشهرًا، وأقبل الطلبة عليه بكلّ بلد منها، ثمّ غادر الأندلس فعبر البحر إلى إفريقيّة[٦]، فدخل تونس سنة (٦٣٣هـ)، وأقام بها مدّة يسيرة مع الأمير أبي عبد الله بن أبي زكريّا بن أبي حفص[٧]، ثمّ انتقل إلى بِجَايَة بانتقال مخدومه الأمير أبي عبد الله بن أبي زكريّا بن أبي حفص، وكان له اختصاصٌ به، فأقام بها معه مدّة، ثمّ عاد إلى إفريقيّة، ثمّ عبر البحر إلى الأندلس وقصد لُوْرَقَة، ثمّ رحل إلى غرب الأندلس، وعبر إلى مدينة سَلَا، وأقام بها مدّة يسيرة، ثمّ عاد إلى تونس مرّة ثانية باستدعاء

(١) ينظر: شذرات الذهب: ٥/ ٣٣٠-٣٣١.

(٢) ينظر: إشارة التعيين: ٢٣٦.

(٣) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٠ب-٩١أ.

(٤) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥.

(٥) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩١أ.

(٦) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥.

(٧) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٠ب-٩١أ.

صاحبها الأمير أبي عبد الله بن أبي زكريّا بن أبي حفص، وأقام بتونس إلى أن توفي بها سنة (٦٦٩هـ)[١].

(د) شيوخه.

لم تذكر الكتب التي ترجمت لابن عصور سوى اثنين من مشايخه الذين أخذ عنهم، وهما:

١- أبو علي، عمر بن محمّد بن عمر الأزديّ الإشبيليّ، المعروف بالشَّلَوْبِين (ت٦٤٥هـ)[٢]. أخذ عنه ابن عصفور العربيّة والأدب، واختصّ به كثيرًا[٣]، ولازمه نحوًا من عشرة أعوام إلى أن ختم عليه (كتاب سيبويه) في نحو سبعين طالبًا[٤].

ويروي ابن الزّبير أنّ ابن عصفور لازم شيخه مدّة في علم العربيّة، وانتفع به كثيرًا، ثمّ حدثت بينهما منافرة أدّت إلى وحشة، وأفضت إلى مقاطعة[٥].

٢- أبو الحسن، عليّ بن جابر الدَّبَّاج (ت٦٤٦هـ)[٦]. أخذ عنه ابن عصفور العربيّة والأدب[٧].

نقل عنه تلميذه أبو العبّاس الكتانيّ قوله: «ما انتفعتُ بشيءٍ من قراءتي للعربيّة على أحد كانتفاعي بمطالعتي لنفسي ...»[٨].

(١) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥، وملء العيبة: ٦/ ل٩١أ.

(٢) تنظر ترجمته في: إنباه الرّواة: ٢/ ٣٣٢-٣٣٥، وإشارة التعيين: ٢٤١، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) ينظر: الذيل والتّكملة: ٣/ ٣٤٩. وينظر: عنوان الدراية: ٣١٨، وإشارة التعيين: ٢٣٦.

(٤) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩١أ، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢، والوافي بالوفيات: ٢٢/ ١٦٥.

(٥) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥.

(٦) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٣/ ٣٠١.

(٧) ينظر: الذيل والتّكملة: ٣/ ٣٤٩.

(٨) ملء العيبة: ٦/ ل٩٠أ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(هـ) تلاميذه.

تتلمذ على ابن عصفور كثيرٌ من طلّاب العلم، أذكر منهم:

١- أبو علي، حسن الطَّبْهَلِيّ، كان حيًّا سنة (٦٢٠هـ)[١].

٢- أبو الفضل، قاسم بن عليّ البَطَلْيُوْسِيّ، المشهور بالصَّفَّار، توفي بعد سنة (٦٣٠هـ)[٢].

٣- أبو الحكم، الحسن بن عبد الرحمن الأوسيّ الخضراويّ، المعروف بابن عُذْرَة الأنصاريّ، كان حيًّا سنة (٦٤٤هـ)[٣].

٤- الأمير أبو زكريّا، يحيى اليفرينيّ (ت٦٤٧هـ)[٤].

٥- أبو عبد الله، محمّد بن عليّ الأنصاريّ المالقيّ، المعروف بالشَّلَوبِين الصغير، توفي في حدود سنة (٦٦٠هـ)[٥].

٦- أبو الحسن، عليّ بن موسى بن عبد الملك بن سعيد المدلّجي (ت٦٧٣هـ)[٦].

٧- أبو عثمان، سعيد بن الحَكَم الطَّبِيْرِيّ القرشيّ (ت٦٨٠هـ)[٧].

٨- أبو العبّاس، أحمد بن يوسف بن يعقوب الكتّانيّ التونسي (ت٦٩٩هـ)[٨].

٩- أبو الحسن، عليّ بن عبد الله بن محمّد بن عليّ بن رمّان التونسيّ (ت٧٠٩هـ)[٩].

---

(١) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٥٢٧.

(٢) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ٢٥٦.

(٣) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ١/ ٥١٠.

(٤) تنظر ترجمته في: تاريخ الدولتين الموحديّة والحفصيّة: ٣٢.

(٥) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ١٨٧.

(٦) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ٢٠٩-٢١٠.

(٧) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ١/ ٥٨٣-٥٨٤.

(٨) تنظر ترجمته في: ملء العيبة: ٦/ ل٩٠ب.

(٩) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٢/ ١٧٢.

١٠- أبو زكريّا، يحيى بن أبي بكر بن عبد الله الغَمَّارِيّ التونسيّ (ت٧٢٤هـ)[١].

١١- أبو حيّان، أثير الدين محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)[٢].

(و) مكانته العلميّة.

حظي ابن عصفور بمكانة علميّة عالية، وقد شهد له بذلك مَن ترجم له من العلماء.

قال عنه المراكشيّ: «وكان ماهرًا في علم العربيّة، ريّانَ من الأدب، حسنَ التصرّف، من أبرع مَن تخرّج على أبي عليّ الشَّلَوبين، وأحسنهم تصنيفًا في علوم اللّسان»[٣].

وقال عنه الغِبْرِيْنِيّ: «... وما أعتقد في المتأخّرين من الأساتيذ أجلّ منه؛ جمع - رحمه الله - بين الحفظ والإتقان والتصوّر، وفصاحة اللّسان، هو حافظ متصوّر لما هو حافظ له، قادر على التعبير عن محفوظه، وهذه هي الغاية، وهي أن يكون المرءُ حافظًا له، متصوّرًا معتبرًا، وقلّ أن يجمع مثل هذا إلّا الآحاد ... وقرأ عليه خلقٌ كثيرٌ، وانتفعوا به، وكلّ مَن قرأ عليه، وكلّ مَن ظهر من أصحابه فمن المبرّزين ...»[٤].

وقال عنه ابن الزبير: «... أخذ عنه بعض أصحابنا التصريف المسمّى بـ(الممتع)، وهو كتابٌ حسنٌ، وتأليفٌ نافعٌ، وتقاييده كلّها نافعة لمقرئ العربيّة، على قبول اختياراته للاعتراض، والردّ عليها عند مَن حذق الصناعة ...»[٥].

وقال عنه عبد الباقي اليمانيّ: «وكان بقيّة الحاملين للواء العربيّة بالمغرب، وكان كثير المطالعة»[٦].

---

(١) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ٣٣١.

(٢) تنظر ترجمته في: فوات الوفيات: ٤/ ٧١-٧٩.

(٣) الذيل والتّكملة: ٣/ ٣٤٩.

(٤) عنوان الدراية: ٣١٨.

(٥) صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥.

(٦) إشارة التعيين: ٢٣٦. وينظر: البلغة: ١٣١.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقال عنه الذهبيّ: «وكان إمامًا في النحو لا يُشَـقُّ غُبَارُه، ولا يُجَارَى ... كان بحرًا في العربيّة، يُقرئ الكتب الكبار فيها، ولا يُطالع عليها»[١].

كما وصفه الذهبيّ[٢] وغيره[٣] بأنّه: «حامل لواء العربيّة بالأندلس».

(ز) آثاره.

ترك ابنُ عصفور مصنّفاتٍ كثيرةً مفيدةً في فنونٍ شتّى، جاوزت عشرين مصنَّفًا، قال عنها الغِبْرِيْنِيّ: «وتآليف أبي الحسن - رحمه الله - في العربيّة هي من أحسن التصانيف، ومن أجلّ الموضوعات والتآليف»[٤].

ودونك ثَبَتًا بما أمكنني التوصّلُ إليه من كتبه مرتّبةً ترتيبًا هجائيًّا:

١- الأزهار[٥].

٢- إنارة الدّياجي في شرح الأحاجي لابن الصابونيّ[٦].

٣- إيضاح المشكل (شرح المغرّب للمطرّزي)[٧].

٤- البديع[٨].

٥- سرقات الشعراء[٩].

---

(١) تاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢-١٧٣.

(٢) المصدر السابق: ١٥/ ١٧٢.

(٣) منهم: الصفديّ في الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٦٥)، وابن شاكر في فوات الوفيات: ٣/ ١٠٩، والسيوطي في بغية الوعاة: ٢/ ٢١٠، وطاش كبري زاده في مفتاح السعادة: ١/ ١٣٥، وابن العماد في شذرات الذهب: ٥/ ٣٣٠.

(٤) عنوان الدراية: ٣١٨.

(٥) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢.

(٦) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢، في البلغة (ص ١٣١): ((الدّجى)).

(٧) ينظر: تاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٦٦.

(٨) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل ٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢.

(٩) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢.

٦- السلك والعنوان ومرام اللّؤلؤ والعقبان (رجز في النحو)[١].

٧- شرح الأشعار السّتّة الجاهليّة[٢].

٨- شرح الإيضاح[٣].

٩- شـرح الجمل للزجاجيّ[٤]. وذكر الغبرينيّ أنّ له شـروحات على الجمل[٥]، وذكر ابن الوردي أنّ له شرحين عليه[٦]، وذكر غيرهما أنّ له ثلاثة شروح عليه[٧].

وقد وهم حاجي خليفة فذكر أنّ له ثلاثة شروح على جمل الجرجانيّ، ولم يذكر أنّ له شرحًا على جمل الزجاجيّ عندما عدّد شرّاحه[٨]!

وهذه الشروح الثلاثة: كبير، وأوسط، وصغير، والذي وصل إلينا منها شرحان، وهما: شرح الجمل الصغير، حقّقته قمر القصاص للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وشرح الجمل الكبير، طُبع بتحقيق د. صاحب جعفر أبو جناح.

١٠- شرح ديوان الحماسة[٩].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٦٦.

(٢) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢.

(٣) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥، وملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وعنوان الدراية: ٣١٨.

(٤) ينظر: الذيل والتّكملة: ٣/ ٣٤٩، وصلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥، وفوات الوفيات: ٣/ ١١٠.

(٥) ينظر: عنوان الدراية: ٣١٨.

(٦) ينظر: تاريخ ابن الوردي: ٢/ ٢١٤.

(٧) ينظر: إشارة التعيين: ٢٣٦، والبلغة: ١٣١، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٠، ومفتاح السعادة: ١/ ١٣٥، وشذرات الذهب: ٥/ ٣٣١، وهديّة العارفين: ١/ ٧١٢.

(٨) ينظر: كشف الظنون: ١/ ٦٠٣.

(٩) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢.

١١- شرح ديوان المتنبّي[١].

١٢- شرح كتاب سيبويه[٢].

١٣- شرح المقدّمة الجُزُوليّة في النحو[٣].

١٤- شرح المقرّب[٤]. وذكر الغبرينيّ أنّ له شروحات على المقرّب[٥].

١٥- ضرائر الشعر[٦]. طُبع بتحقيق السّيّد إبراهيم محمّد.

١٦- مُثُل المقرّب[٧]. طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح سعد محمّد المليطي.

١٧- مختصر الغرّة في شرح اللّمع لابن الدّهّان[٨].

١٨- مختصر المحتسب في النحو لابن بابشاذ[٩].

١٩- مفاخرة السّالف والعِذَار[١٠].

٢٠- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح[١١].

(١) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢.

(٢) ينظر: الذيل والتّكملة: ٣/ ٣٤٩، وصلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥.

(٣) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥، وملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦.

(٤) ينظر: إشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢، والوافي بالوفيات: ٢٢/ ١٦٦.

(٥) ينظر: عنوان الدراية: ٣١٨.

(٦) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ.

(٧) ينظر: تاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٦٦، ومقدّمة تحقيق المقرّب: ١/ ١٧.

(٨) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢.

(٩) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢.

(١٠) ينظر: ملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ١٧٢.

(١١) ينظر: عنوان الدراية: ٣١٨، وملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦.

٢١- المقرّب في النحو[١]. طُبع بتحقيق أحمد عبد الستّار الجواري، وعبد الله الجبوري.

٢٢- المقنع[٢].

٢٣- الممتع في التصريف[٣]. طُبع بتحقيق د. فخر الدين قباوة.

٢٤- منظومة في النحو[٤].

٢٥- الهلاليّة (مقدّمة في النحو)[٥].

قال عنه ابن الزّبير: «ولم يكن عنده ما يُؤخذ عنه سوى ما ذُكر[٦]، ولا تأهّل لغير ذلك - رحمه الله، وعفا عنه -!»[٧].

قلتُ: لا يُنقص هذا من منزلة ابن عصفور الكبيرة، ولعلّ هذه المصنّفات المتنوّعة التي ألّفها ابن عصفور تكفي للردّ على ابن الزّبير!

(ح) وفاته.

توفي ابن عصفور في تونس سنة (٦٦٩هـ)[٨]، هذا هو القول الراجح[٩]، وتكاد تُجمع عليه

---

(١) ينظر: الذيل والتّكملة: ٣/ ٣٤٩، وعنوان الدراية: ٣١٨، وملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ.

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٦٦.

(٣) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥، وملء العيبة: ٦/ ل٩٢أ، وإشارة التعيين: ٢٣٦.

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٦٧.

(٥) ينظر: إشارة التعيين: ٢٣٦، والبلغة: ١٣١. في ملء العيبة: (٦/ ل٩٢أ)، وتاريخ الإسلام (١٥/ ١٧٢): ((الهلاليّ)). وفي الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٦٦)، وفوات الوفيات (٣/ ١١٠)، وهديّة العارفين (١/ ٧١٢)، والأعلام (٥/ ٢٧): ((الهلال)).

(٦) يعني النحو.

(٧) صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥.

(٨) ينظر: إشارة التعيين: ٢٣٧، وتاريخ ابن الوردي: ٢/ ٢١٤، والوافي بالوفيات: ٢٢/ ١٦٦.

(٩) ينظر: مقدّمة د. صاحب أبو جناح على شرح الجمل الكبير: ١/ ٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٣٥ (د. عيّاد الثبيتيّ).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مصادر ترجمته، وقيل: توفي سنة (٦٥٩هـ)[١]، وقيل: سنة (٦٦٣هـ)[٢]، وقيل: سنة (٦٦٧هـ)[٣]، وقيل: في عَشر السبعين وست مئة[٤]، لكن دون تحديد للسّنة التي توفّي فيها.

ثانيًا: التعريف بكتابه (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح).

المفتاح هو شرح لأبيات كتاب (الإيضاح العضدي) لأبي عليّ الفارسيّ، وهو من أوسع شروح أبيات (الإيضاح)، وأفضلها ترتيبًا وتنظيمًا، كما أنّه من أنفع كتب ابن عصفور، وأشملها مادّة: (نحوًا، وصرفًا، ولغةً، وأدبًا، وأخبارًا، وغيرها)[٥]، قال عنه الغِبْرينيّ: «وله (شرح أبيات الإيضاح)، ولم يسبقه أحدٌ بمثله»[٦].

وقد بسط محقّق الكتاب رفيع بن غازي السلميّ الحديث عن قيمته العلميّة، وأجاد فيه، فقال: «للكتاب قيمة علميّة تكمن فيما يلي:

أوّلًا: تظافر مادّته، وتنوّعها: نحوًا، وصرفًا، ولغةً، وأخبارًا.

ثانيًا: اطّلاع ابن عصفور - وفقًا لما أثبت فيه - على أربعة شروح لأبيات (الإيضاح) وشواهده (للصِّقِلِّيّ، ومحمّد بن عبد الملك الشنتريني، وابن يسعون، والقيسيّ)، وقطفه أطيب ثمارها، وإتمامه ما نقص من بنائها، وتسديده اختلالات وأوهام أصحابها.

ثالثًا: أنّه بعد عقد موازنة عامّة بين محتوى كلّ بيت في هذا الكتاب ممّا أورده الفارسيّ في

(١) ينظر: الذيل والتّكملة: ٣/ ٣٤٩.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٢/ ١٦٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٠، ومفتاح السعادة: ١/ ١٣٥، وكشف الظنون: ٢/ ١٨٠٥، وتاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٦٦، والأعلام: ٥/ ٢٧، ومعجم المؤلّفين: ٢/ ٥٣٧.

(٣) نقل هذا الزركلي في الأعلام (٥/ ٢٧) عن وفيات ابن قنفذ، والصّحيح أنّ ابن قنفذ في وفياته (ص٣٣١) نصّ على أنّه توفي غريقًا في تونس سنة (٦٦٩هـ). وينظر: مقدّمة شرح الجمل الكبير: ١/ ٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٣٥ (د. عيّاد الثبيتيّ).

(٤) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٣٠٥، وعنوان الدراية: ٣١٩.

(٥) ينظر: مقدّمة تحقيق المفتاح: ١/ ٦.

(٦) عنوان الدراية: ٣١٨.

(الإيضاح) من أبيات، ومحتوى ما يقابله في ثلاثة كتب مناظرة، هي: (شرح أبيات الإيضاح)، لمحمّد بن عبد الملك الشنترينيّ، و (المصباح في شرح أبيات الإيضاح)، لابن يسعون، و (إيضاح شواهد الإيضاح)، للقيسيّ - تجلّى لي تميّز هذا الكتاب عنها، وانفراده بما يلي:

١ - وفرة مادّته النحويّة والصرفيّة؛ نتيجة لانفراد ابن عصفور فيه بالآتي:

أ- ذكر مسائل نحويّة وصرفيّة محرّرة، أمثال: (المصادر الموضوعة موضع الحال)، (تصغير الترخيم)، (وزن أوّل، إِيّل، كاد).

ب- ذكر نحو ثلاث مئة شاهدٍ نحويّ وصرفيّ.

ج- ذكر عشرين مسألة خلافيّة.

د- استحضار احتمالات لبعض المسائل، ولما أورده الفارسيّ من أبيات وتخريجها، وهذا أمرٌ فاشٍ عنده، لا تكاد تخلو منه صفحة.

هـ- كثرة مناقشته للآراء، وبيان الوجه أو الرّأي الصحيح من الأوجه المحتملة في إعراب مّا، أو من الآراء المتعدّدة في مسألة مّا بالدّليل ...

٢- حسن ترتيب مادّته وتنظيمها تبعًا لمنهج المؤلّف آنف الذّكر.

٣- التزام مؤلِّفه بمنهجٍ منضبطٍ متسلسلٍ في كلّ بيتٍ أورده الفارسيّ في كتابه.

٤- ربط مؤلِّفه الإعراب - في بعض الأحيان - بدلالة الألفاظ ...

رابعًا: منح القارئ تصوّرًا عن مؤلّفات ابن عصفور المتوجّهة صَوْبَ الأدب العربيّ، نحو: (شرح الحماسة)، (شرح ديوان المتنبّي)، (شرح الأشعار السّتّة)، وغيرها من مؤلّفاته التي أثبتَتْها كتب التراجم، ولمّا تصلْ إلينا بعدُ فيما أعلمُ.

خامسًا: إبراز الجانب التطبيقيّ عند ابن عصفور غير المتوافر في مؤلَّفاته التي وصلت إلينا، والمتمثّل في إعراب المشكل والغامض من جمل ومفردات ما أورده الفارسيّ في كتابه من أبيات.

سادسًا: العناية الفائقة بالتّعليل في كلّ ما يراه ويرجّحه، وفي كلّ ما يخالفه ويردّه، وفي كلّ ما

يُورد من أحكام، وظواهر نحويّة أو صرفيّة ...

سابعًا: ربط توجيه الإعراب بالمعنى، فكلّ توجيهٍ إعرابيٍّ استقام عنده مع المعنى ذَكَرَه، وإنْ لم يستقم تَرَكَه، وردّ على مَن أخذ به.

ثامنًا: ما جاء فيه من نصوص كثيرة عزيزة الوجود، عُدَّتْ أصولها ممّا دَرَسَ من تراثنا، كـ (المهذّب)، لأبي عليّ الدينوريّ، و (الكتاب الكبير والأوسط)، للأخفش، و (المعرّب)، و (القدّ)، لابن جنّي، و (المصون)، لثعلب، و (حواشي ابن طاهر على كتاب سيبويه)، وغيرها»[1].

(١) مقدّمة تحقيق المفتاح: ١/ ٤٧-٤٩.

المبحث الثاني

التعريف بابن يَسْعُون[١].

(أ) اسمه، ونسبه، وكنيته.

هو يوسف بن أبي عبد الملك يَبْقَى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يَسْعُون التُّجِيْبِيّ[٢] النحويّ التَّاجَلِيّ[٣] الأندلسيّ، المعروف بالشِّنَشِيّ[٤].

وله كنيتان: الأولى: أبو الحجّاج، والثانية: ابن يَسْعُون، وهي الأشهر[٥].

(ب) مولده.

ولد ابن يسعون في (تَاجَلَة) على القول الأرجح[٦]، ولم تذكر الكتب التي ترجمت له السنة التي وُلد فيها، وقد رجّح د. عبد الله الحسيني هلال أن تكون ولادته في العقد السابع من القرن

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) تنظر ترجمته في: بغية الملتمس: ٢/ ٦٦٨، والتّكملة لكتاب الصّلة: ٤/ ١٨٤-١٨٥، والمعجم في أصحاب القاضي الصدفيّ: ٣٢٥-٣٢٦، وصلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤-٤٢٥، وإشارة التعيين: ٣٩٤، وتاريخ الإسلام: ١١/ ٨١٩-٨٢٠، والمستملح من كتاب التكملة: ٤١٦، والبلغة: ٢٠١، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٦٣، وكشف الظنون: ١/ ٢١٣، والأعلام: ٨/ ٢٥٦-٢٥٧، ومعجم المؤلّفين: ٤/ ١٨٨، والموسوعة الميسّرة: ٣/ ٢٩٧٦، وابن يسعون النحويّ حياته وآراؤه: ١٥-٢٨، ومقدّمة تحقيق كتاب المصباح: ١/ ١٩-٦٠.

(٢) نسبة إلى تُجِيْب، وهي اسم قبيلة من كِنْدَة، وهم ولد عدي وسعد ابنَي أشرس بن شبيب بن السّكُون، وأمّهما تُجِيْب بنت ثوبان ين سليم بن رهاء من مذحج، نُسبوا إليها، وإلى محلّة بمصر. ينظر: معجم البلدان: ٢/ ١٦.

(٣) نسبة إلى تَاجَلَة، وهي حصن على مقربة من بَرْجَانَة - ويُقال لها: بَرْشَانَة - من نظر المَرِيَّة. ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤.

(٤) نسبة إلى شَنَش، وهي حصن على مرحلة من المَرِيَّة. ينظر: المُغرب في حُلَى المَغرب: ٢/ ٢٢٥، وصلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤، ونفح الطّيب: ١/ ١٦٤.

(٥) ينظر: ابن يسعون النحويّ: ١٦، ومقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٢١، ٢٣.

(٦) ينظر: مقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٢٣.

الخامس الهجري[١].

أصله من (تَاجَلَة)، وقيل: من (بَرْشَانَة)، وهما من أعمال (المَرِيَّة)[٢]، وقيل: من حصن (شَنَش)[٣]، وهو القول الأرجح[٤].

(ج) نشأته.

قضى ابن يسعون طفولته في (تَاجَلَة)، وبها نشأ، ثمّ تجوّل في حواضر الأندلس عندما أدرك سنّ الطلب؛ طلبًا للعلم، ورغبةً في تحصيله، فرحل إلى مدينة (بَطَلْيُوس)، وأخذ فيها عن ابن السِّيْد وغيره، ثمّ انتقل إلى (قُرْطُبَة) وأخذ عن شيوخها، ومنهم أبو عليّ الغسانيّ المحدّث الأديب، ثمّ انتقل إلى مدينة (المَرِيَّة) واستقرّ بها، وقرأ بها وأقرأ، ووُلِّيَ أحكامها[٥].

(د) شيوخه.

تلقّى ابن يسعون العلم على مجموعة كبيرة من العلماء، فسمع منهم، وروى عنهم، أذكرُ منهم:

١- أبو بكر، خازم بن محمّد خازم القرطبيّ (ت٤٩٦هـ)[٦].

٢- أبو عبد الله، محمّد بن فرج، المعروف بابن الطلّاع (ت٤٩٧هـ)[٧].

٣- أبو علي، الحسين بن محمّد الغَسَّانيّ الجيانيّ (ت٤٩٨هـ)[٨].

---

(١) ينظر: ابن يسعون النحويّ: ١٧.

(٢) ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة: ٤/ ١٨٤، والمعجم في أصحاب القاضي الصدفيّ: ٣٢٥، ومعجم المؤلّفين: ٤/ ١٨٨. المَرِيَّة: مدينة كبيرة من مدن الأندلس. ينظر: معجم البلدان: ٥/ ١١٩.

(٣) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤.

(٤) ينظر: مقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٢٣.

(٥) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤. وينظر: مقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٢٦-٢٧، وابن يسعون النحويّ: ١٨.

(٦) تنظر ترجمته في: بغية الملتمس: ١/ ٣٦٥.

(٧) تنظر ترجمته في: الصّلة: ٢/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٨) تنظر ترجمته في: بغية الملتمس: ١/ ٣٦٥.

٤- أبو الحسين، عليّ بن خلف بن ذي النون بن أحمد العبسيّ (ت٤٩٩هـ)[١].

٥- أبو بكر، يحيى بن عبد الله بن محمّد، المعروف بالفرضيّ، كان حيًّا سنة (٥٠٠هـ)[٢].

٦- أبو الوليد، مالك بن عبد الله بن محمّد العُتْبيّ (ت٥٠٧هـ)[٣].

٧- أبو محمّد، عبد القادر بن محمّد الصدفيّ القيروانيّ، المعروف بابن الحَنَّاط (ت٥٠٧هـ)[٤].

٨- أبو الحسين، سراج بن عبد الملك بن سراج القرطبيّ (ت٥٠٨هـ)[٥].

٩- أبو العبّاس، أحمد بن عبد الله، المعروف بابن شانجة (ت٥١٤هـ)[٦].

١٠- أبو عليّ، الحسين بن محمّد بن فيّرة الأندلسيّ السرقسطيّ (ت٥١٤هـ)[٧].

١١- أبو محمّد، عبد الله بن محمّد بن السِّيْد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ)[٨].

١٢- أبو عبد الله، مالك بن يحيى بن وهيب الأزديّ الإشبيليّ الجليسيّ (ت٥٢٥هـ)[٩].

(هـ) تلاميذه.

تتلمذ على ابن يسعون كثيرٌ من طلّاب العلم، أذكر منهم:

١- أبو مروان، عُبيد الله بن عمر بن هشام الحضرميّ الإشبيليّ، المعروف بعُبَيد

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ٥٥٠.

(٢) تنظر ترجمته في: صلة الصّلة: ٣/ ٣٩٥.

(٣) تنظر ترجمته في: الصّلة: ٢/ ٢٥٥.

(٤) تنظر ترجمته في: بغية الملتمس: ٢/ ٥١٣.

(٥) تنظر ترجمته في: الصّلة: ١/ ٢٥٤.

(٦) ذكره ابن الزّبير من تلاميذ ابن يسعون. ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤. وينظر: مقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٢٨.

(٧) تنظر ترجمته في: الصّلة: ١/ ١٧٠-١٧١.

(٨) تنظر ترجمته في: إنباه الرّواة: ٢/ ١٤١-١٤٣.

(٩) تنظر ترجمته في: الصّلة: ٢/ ٢٥٥.

(ت٥٥٠هـ)[١].

٢- أبو العبّاس، أحمد بن عبد الجليل، المعروف بالتُّدْمِيْرِيّ (ت٥٥٥هـ)[٢].

٣- أبو الحسين، عُلَيم بن عبد العزيز العُمَرِيّ الشاطبيّ (ت٥٦٤هـ)[٣].

٤- أبو عبد الله، محمّد بن أبي العيش اللخميّ، المعروف بابن الأصيليّ (ت٥٦٦هـ)[٤].

٥- أبو إسحاق، إبراهيم بن يوسف القائديّ الوهرانيّ، المشهور بالحَمْزِيّ (ت٥٦٩هـ)[٥].

٦- أبو عليّ، حسن بن عبد الله الكاتب، المعروف بابن الأَشِيْرِيّ التلمسانيّ (ت٥٦٩هـ)[٦].

٧- أبو ذرّ، محمّد بن عبد العزيز بن محمّد بن إبراهيم الخزرجيّ (ت٥٧٧هـ)[٧].

٨- أبو العبّاس، أحمد بن محمّد بن عبد الله الأنصاريّ البَلَنْسِيّ، المعروف بالأَنْدَرَشِيّ (ت٥٨١هـ)[٨].

٩- أبو عبد الله، محمّد بن جعفر بن أحمد بن حَمِيد البَلَنْسِيّ (ت٥٨٦هـ)[٩].

١٠- أبو عمران، موسى بن حجّاج بن أبي بكر الأَشِيْرِيّ (ت٥٨٩هـ)[١٠].

---

(١) تنظر ترجمته في: التّكملة لكتاب الصّلة: ٣/ ١٢٤-١٢٥.

(٢) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ١/ ١٤٨-١٤٩.

(٣) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٣/ ٤٦٨-٤٦٩.

(٤) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ١٩١.

(٥) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ١/ ٢٦٧-٢٦٨.

(٦) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ١/ ٤١٢.

(٧) تنظر ترجمته في: الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة: ٤/ ٤٢٤.

(٨) تنظر ترجمته في: التّكملة لكتاب الصّلة: ١/ ١٧٥-١٧٦.

(٩) تنظر ترجمته في: التّكملة لكتاب الصّلة: ١/ ٢٢٩-٢٣١.

(١٠) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ٤١٣-٤١٤.

١١- أبو محمّد، عبد الله بن محمّد الحَجْرِيّ الأندلسيّ المَرِيّ (ت٥٩١هـ)[١].

١٢- أبو بكر، محمّد بن عليّ بن عبد الرحمن الحميريّ بن حَسْنُون الكُتَامِيّ (ت٦٠٤هـ)[٢].

١٣- أبو الحسين، محمّد بن أحمد بن جُبَير الكِنَانِيّ البَلَنْسِيّ (ت٦١٤هـ)[٣].

(و) مكانته العلميّة.

أثنى غير واحدٍ ممّن ترجم لابن يسعون، ووصفوه بالإمامة في العربيّة، والتحقّق بعلم اللّسان، مع المشاركة في علوم أُخرى، كما أثنوا على كتابه (المصباح)؛ لذا حظي بمنزلة رفيعة بين علماء عصره.

وصفه الضَّبِّيُّ بقوله: «فقيه، نحويّ، أديب، إمام في النّحو، له كتاب (المصباح في شرح الإيضاح) لأبي عليّ، وكان يتولّى الأحكام بالمَرِيَّة ...»[٤].

وقال عنه ابن الأبّار: «من أهل المَرِيَّة، والمسلّم له في صناعة العربيّة ... وألّف كتاب (المصباح في شرح أبيات الإيضاح)، وهو العنوان على تحقّقه بعلم اللّسان»[٥].

وقال عنه أيضًا: «... وعُني بالعربيّة؛ فكان إمامًا فيها، مقدَّمًا في فهم معانيها، وله كتاب سمّاه بـ (المصباح في شرح أبيات الإيضاح)، جليل الفائدة، دلّ على مكانه من العلم، وتحقّقه بصناعة العربيّة، كَتَبَه الناسُ واستعملوه، وكان يُشارك في قَرْض الشعر، حدّث وأقرأ، وأخذ عنه جلّةٌ...»[٦].

وقال عنه ابن الزّبير: «... وسكن (المَرِيَّة)، وبها قرأ وأقرأ ... وكان أديبًا، نحويًّا، لغويًّا،

---

(١) تنظر ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: ٢١/ ٢٥١-٢٥٥.

(٢) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ٢٧٣.

(٣) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٤) بغية الملتمس: ٢/ ٦٦٨.

(٥) المعجم في أصحاب القاضي الصدفيّ: ٣٢٥.

(٦) التّكملة لكتاب الصّلة: ٤/ ١٨٥.

فقيهًا، فاضلًا، حسنَ الخطِّ والوراقة، من جلّة العلماء، وعلية الأدباء، ألّف كتابًا سمّاه بـ (المصباح في شرح ما انبهم من شواهد الإيضاح)، وهو كتاب مفيد على طولٍ فيه، وألّف غيره، وكان عريقًا في اللّغة والأدب، متقدِّمًا في وقته في إقراء ذلك والمعرفة به، وبعلم العربيّة، مع مشاركته في غير ذلك ...»[١].

وقال عنه عبد الباقي اليمانيّ: «من أهل المَرِيَّة، إمام في اللّغة والنّحو، له مصنّفات، منها: (المصباح في شرح أبيات الإيضاح)، جليل الفائدة، دلّ على مكانته من العلم، وكان يُشارك في قَرْض الشعر، وُلِّيَ قضاءَ المَرِيَّة بعد تغلّب الرّوم سنة (٥٤٢هـ)»[٢].

وقال عنه الذهبيّ : «وعُني بالعربيّة، وبرع فيها، وله كتاب (المصباح في شرح أبيات الإيضاح)، دلّ على تبحّره في النحو وإمامته، حدّث وأقرأ ...»[٣].

وقال د. محمّد بن حمود الدعجانيّ: «وقد تجلّت مكانة ابن يسعون العلميّة بهذه المعارف التي ضمّنها كتابه، والتي تدلّ على غزارة علمه، وثقوب فهمه، وتنوّع ثقافته، من نحو، ولغة، وصرف، وأدب، وفقه، وحديث، وبلاغة، ونسب»[٤].

وقال د. عبد الله الحسيني هلال: «ونتيجة لذلك حظي ابن يسعون بمكانة علميّة مرموقة، ومنزلة رفيعة بين علماء عصره ... ويشهد بعلوّ مكانته وسموّ قدره تصدّرُه للإقراء، واشتغالُه بالتّدريس، وتولّيه القضاء بين المسلمين في المَرِيَّة»[٥].

(ز) آثاره.

«لم تكثر تصانيف ابن يسعون؛ لاشتغاله بالتّدريس، والإقراء، والقضاء في بلده (المَرِيَّة)،

---

(١) صلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤.

(٢) إشارة التعيين: ٣٩٤.

(٣) تاريخ الإسلام: ١١/ ٨٢٠.

(٤) مقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٤٩.

(٥) ابن يسعون النحويّ: ٢٠-٢١.

وقد دارت هذه التصانيف في فلك النحو والأدب ...»[١].

ودونك ثَبَتًا بما أمكنني التوصّلُ إليه من كتبه مرتّبةً ترتيبًا هجائيًّا:

١- شرح أبيات الجمل[٢].

٢- شرح بيوت الكتاب[٣].

٣- شرح ديوان امرئ القيس[٤].

٤- شرح ديوان النّابغة[٥].

٥- المصباح في شرح أبيات الإيضاح. هكذا سمّاه أغلب مَن ترجم لابن يسعون[٦]، ومن أسمائه: (المصباح في شرح ما انبهم من شواهد الإيضاح)[٧]، و (المصباح في شرح شواهد الإيضاح)[٨]، ورجّح د. محمّد الدعجانيّ تسميته بـ(المصباح لِمَا أُعتم من شواهد الإيضاح)[٩].

وهو الكتاب الوحيد الذي ذكرته كتب التراجم لابن يسعون. طُبع هذا الكتاب بتحقيق د.

---

(١) مقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٥٩.

(٢) ينظر: شرح أبيات المغني: ٢/ ٣٣، وابن يسعون النحويّ: ٢١، ٢٧، ومقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٥٩.

(٣) ينظر: ابن يسعون النحويّ: ٢١، ٢٦، ومقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٥٩.

(٤) ينظر: ابن يسعون النحويّ: ٢١، ٢٨، ومقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٥٩.

(٥) ينظر: مقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٦٠.

(٦) ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة: ٤/ ١٨٥، والمعجم في أصحاب القاضي الصدفيّ: ٣٢٥، وإشارة التعيين: ٣٩٤، وتاريخ الإسلام: ١١/ ٨٢٠، والمستملح: ٤١٦، والبلغة: ٢٠١، والأعلام: ٨/ ٢٥٦.

في بغية الملتمس (٢/ ٦٦٨): ((المصباح في شرح الإيضاح))، فجعله شرحًا للإيضاح، لا لأبياته؛ فلعلّه حدث فيه سقط لكلمة (أبيات)، أو (شواهد). ينظر: مقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٦٥.

(٧) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤.

(٨) ينظر: كشف الظنون: ١/ ٢١٣، ومعجم المؤلّفين: ٤/ ١٨٨.

(٩) ينظر: مقدّمة تحقيق المصباح: ١/ ٦٦-٦٧. وسمّاه السيوطيّ (المصباح في شرح ما أُعتم من شواهد الإيضاح). ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٣٦٣.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

محمّد بن حمود الدعجانيّ.

(ح) وفاته.

توفي ابن يسعون في (الـمَرِيَّة) بعد دخول الرّوم إليها[١]، واختُلف في السّنة التي توفي فيها، فقيل: في حدود سنة (٥٤٠هـ)[٢]، وقيل: سنة (٥٤٢هـ)[٣]، وقيل: كان حيًّا سنة (٥٤٢هـ)[٤]، وقيل: بعد سنة (٥٤٢هـ)[٥]، وهو ما رجّحه د. عبد الله الحسيني هلال[٦].

(١) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤.

(٢) ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٣٦٣، وكشف الظنون: ١/ ٢١٣، ومعجم المؤلّفين: ٤/ ١٨٨.

(٣) ينظر: صلة الصّلة: ٣/ ٤٢٤.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام: ١١/ ٨٢٠، والأعلام: ٨/ ٢٥٧.

(٥) ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة: ٤/ ١٨٥، وإشارة التعيين: ٣٩٤، والمستملح: ٤١٦، والبلغة: ٢٠١.

(٦) ينظر: ابن يسعون النحويّ: ١٨.

المبحث الثالث

اعتراضات ابن عصفور النحويّة على ابن يسعون.

(١) توجيه نصب ((نَجَاءً)) في قول الأخطل:

أَجَدُّوا نَجَاءً غَيَّبَتْهُمْ عَشِيَّةً خَمَائِلُ مِنْ ذَاتِ المَشَى وَهُجُولُ[١]

قال ابن يسعون: ((وانتصابُ (نَجَاءً) على أحدِ وجهينِ: إمّا على المفعولِ به بعدَ حذفِ الجارِّ، أي: أَجَدُّوا في نَجَاءٍ، فلمّا سقط الجارُّ وصل الفعلُ إليه فنَصَبَه، وإمّا أنْ ينتصبَ نصبَ المصدرِ، أي: إجدادَ نَجَاءٍ، فوقع (نَجَاءٌ) موقعَ الإجدادِ؛ لدلالةِ (أَجَدَّ) على ذلك؛ لاقتضائِه التشميرَ والسّرعةَ.

أو يكونُ مصدرًا محمولًا على المعنى، حتّى كأنّه قال: نَجَوا نجاءً. ويجوزُ أنْ يكونَ (نجاءً) حالًا من الضميرِ في (أَجَدُّوا)، على أنْ يُوقَعَ المصدرُ موقعَ (ناجينَ)، أو على حذفِ المضافِ وإقامةِ المصدرِ المضافِ إليه مُقَامَهُ، والتّقديرُ: أَجَدُّوا ذَوِي نَجَاءٍ))[٢].

قال ابن عصفور: ((يجوزُ في (نَجَاءً) أنْ يكونَ حالًا من الضميرِ في (أَجَدُّوا) على حذفِ مضافٍ، أي: ذَوِي نَجَاءٍ، أو على أنْ تُوقِعَ (نَجَاء) موقعَ (ناجينَ)، والأوّلُ أجودُ؛ لبقاءِ (نَجَاء) فيه على المعنى الذي له في الأصلِ، ويجوزُ فيه أنْ يكونَ مفعولًا بعدَ إسقاطِ حرفِ الجرِّ، إنْ جعلتَه بمعنى شَمَّرَ واجْتَهَدَ، والأصلُ: أَجَدُّوا في نَجَاءٍ، ويجوزُ أنْ تجعلَه مفعولًا صريحًا؛ إنْ جعلتَه بمعنى حَقَّقَ، ويجوزُ فيه - أيضًا - أنْ ينتصبَ على المصدرِ، والأصلُ: أَجَدُّوا إجدادَ نَجَاءٍ،

---

(١) البيت من الطويل. ينظر: شعره: ٤٣٢. وفيه: ((الغَضَى)) مكان ((المَشَى)).

اللّغة: أَجَدُّوا: جَدَّ في الأمرِ يَجِدُّ ويَجُدُّ جَدًّا وجِدًّا، وأَجَدَّ: حَقَّقَ، واجْتَهَدَ. اللّسان: ٣/ ١١٢-١١٣ (جدد). النَّجَاءُ: السرعةُ في السيرِ. المرجع السابق: ١٥/ ٣٠٥ (نجا). الخَمَائِلُ: جمعُ خَمِيلَةٍ، وهي الشجرُ المجتمعُ الكثيفُ. الصّحاح: ٤/ ١٦٨٩ (خمل). ذاتُ المَشَى: المَشَيى: نَبْتٌ يشبهُ الجَزَرَ، واحدتُه: مَشَاةٌ، وذاتُ المَشَى: موضعٌ. اللّسان: ١٥/ ٢٨٣ (مشي). الهُجُولُ: جمعُ هَجْلٍ، وهو المطمئنُّ من الأرضِ، أو ما اتّسع منها. المرجع السابق: ١١/ ٦٨٩ (هجل).

(٢) المصباح لما أُعتم من شواهد الإيضاح: ١/ ٧٨٨-٧٨٩.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فحُذِفَ المضافُ الذي هو (إجداد)؛ لدلالةِ (أَجَدَّ) عليه، وأُقيم المضافُ إليه مُقَامَه.

وهذان الوجهانِ أحسنُ من الوجهينِ المتقدّمين[١]، وأضعفُ هذه الوجوهِ وضعُ (نَجَاء) موضعَ (ناجين)، ونصبُه على إسقاطِ حرف الجرِّ؛ لأنّ وضعَ المصدرِ موضعَ الحالِ، وحذفَ حرفِ الجرِّ ووصولَ الفعلِ بنفسِه، لا ينقاسُ.

وأجاز ابنُ يسعونَ أنْ يكونَ مصدرًا محمولًا على المعنى، كأنّه قال: نَجَوا نجاءً. وذلك عندي باطلٌ؛ لأنّ (أَجَدَّ) إنما هي بمعنى اجْتَهَدَ، أو حَقَّقَ، لا بمعنى أَسْرَعَ، فإنْ حُمِلَ على إضمارِ فعلٍ يدلُّ عليه المعنى ساغ ذلك، كأنّه قال: نَجَوا نجاءً، فيكونُ مثلَ قولِه تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[٢]»[٣].

الدراسة:

للعلماء في نصب «نَجَاء» في قول الأخطل:

أَجَدُّوا نَجَاءً غَيَّبَتْهُمْ عَشِيَّةً خَمَائِلُ مِنْ ذَاتِ المَشَى وَهُجُولُ

خمسة أوجه:

الأوّل: أنْ يكون حالًا من الضمير في «أَجَدُّوا»، إمّا على حذف المضاف وإقامةِ المصدرِ المضافِ إليه مُقَامَهُ، أي: أجدّوا ذَوِي نَجَاءٍ، وإمّا على أنْ يُوقَعَ المصدر «نَجَاء» موقع «ناجين». وأجاز هذا

(١) الوجهان المتقدّمان هما: انتصاب (نَجَاء) على الحاليّة من الضمير في (أَجَدُّوا) على حذف مضاف، أو على أنْ يُوقَعَ (نَجَاء) موقع (ناجين)، وانتصاب (نَجَاء) على المفعوليّة بعد إسقاط حرف الجرّ.

(٢) الآية (٢٤) من سورة النساء.

(٣) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح: ١/ ٣٩-٤٠.

الوجه ابن يسعون[١]، وابن برّيّ[٢]، والقيسيّ[٣]، وابن عصفور[٤].

الثاني: أنْ يكون منصوبًا على نزع الخافض، والأصل: أجدّوا في نجاءٍ. وأجازه ابن يسعون[٥]، والقيسيّ[٦]، وابن عصفور إنْ جُعِلَ بمعنى شَمَّرَ، واجْتَهَدَ[٧].

الثالث: أنْ يكون مفعولًا به؛ إنْ جُعِلَ بمعنى حَقَّقَ. وأجازه ابن عصفور[٨].

الرابع: أنْ ينتصب على المصدر، والأصل: أَجَدُّوا إجدادَ نجاءٍ، فحُذِفَ المضافُ الذي هو (إجداد)؛ لدلالةِ (أَجَدَّ) عليه، لاقتضائه التشميرَ والسّرعةَ، وأُقيم المضافُ إليه الذي هو (نَجَاء) مُقَامَه. وأجازه ابن يسعون[٩]، وابن برّيّ[١٠]، والقيسيّ[١١]، وابن عصفور[١٢].

الخامس: أنْ يكون مصدرًا محمولًا على المعنى، أي: نَجَوا نجاءً. وأجازه ابن يسعون[١٣]. وهو الوجه الذي اعترض به ابن عصفور على ابن يسعون، ووصفه بالبطلان؛ وحجّته أنّ (أَجَدَّ) في

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) ينظر: المصباح: ١/ ٧٨٩.

(٢) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٣٣٥.

(٣) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٤٩٥.

(٤) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٩.

(٥) ينظر: المصباح: ١/ ٧٨٩.

(٦) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٤٩٥.

(٧) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٩.

(٨) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٩) ينظر: المصباح: ١/ ٧٨٩.

(١٠) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٣٣٥.

(١١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٤٩٥.

(١٢) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٩.

(١٣) ينظر: المصباح: ١/ ٧٨٩.

البيت بمعنى اجْتَهَدَ، أو حَقَّقَ، لا بمعنى أَسْرَعَ[١].

والذي يظهر لي صحّة اعتراض ابن عصفور على ابن يسعون من أنّ ما ذهب إليه يخالف معنى (أَجَدَّ) المراد في البيت، ونصب (نَجَاءً) على نزع الخافض هو أقوى الأوجه؛ لخلوّه من التكلّف الوارد في الأوجه الأخرى.

(٢) إعراب «أَجْمَعُ» في قول حُمَيد الأَرْقَط:

أَرْمِـــي عَلَيْهَـــا وَهْـــيَ فَـــرْعٌ أَجْمَـــعُ[٢]

قال ابن يسعون: «استشهد بهما أبو عليٍّ على تأكيدِ المؤنّثِ بالمذكّرِ؛ حملًا على المعنى ضرورةً؛ وذلك أنه ردّ قولَه: (أَجْمَع) على المضمرِ الذي في قولِه: (فَرْع)؛ لأنه في معنى: مجتمعٍ غيرِ فَلْقٍ، وحقُّ الضميرِ الذي فيه أنْ يكونَ مؤنّثًا؛ لأنه يعودُ على قولِه: (وهي)، يعني القوسَ التي وصفها قبلُ، وكذا حقُّ ما أكّد به أنْ يكونَ مؤنّثًا، فيقولُ: (جَمْعَاء)، لكنه اضطرّ فذكّر الضميرَ العائدَ من (فَرْع) الذي هو خبرٌ عنِ المبتدأِ؛ حملًا على المعنى؛ لأنّ (هي) وإنْ كانت كنايةً عن (القوس)، وهي مؤنّثةٌ، فتأنيثُها غيرُ حقيقيٍّ، وهي معَ ذلك قَضِيْبٌ وعُوْدٌ، وكلاهما مذكّرٌ، فلمّا ذكّر الضميرَ الراجعَ على معنى (القَضِيب) حَمَلَ التأكيدَ في التذكيرِ عليه، هذا معنى ما أشار في (الإيضاح) إليه.

وقال في (التذكرة) في قولِ بشرٍ:

إِذَا فَاقِـــدٌ خَطْبَـــاءُ فَـــرْخَينِ رَجَّعَـــتْ ذَكَـــرْتُ سُـــلَيْمَى فِـــي الخَلِـــيطِ الـــمُبَايِنِ[٣]

---

(١) ينظر: المفتاح: ١/ ٤٠.

(٢) البيت من الرجز. ينظر: المصباح: ١/ ٨٠١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٥٠٢، والمفتاح: ١/ ٥٤، والمقاصد النحويّة: ٤/ ٢٠١٥، والتّصريح: ٢/ ٢٨٦. وبلا نسبة في: الكتاب: ٤/ ٢٢٦، والمذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٦٨، وإصلاح المنطق: ٣١٠، والتكملة: ٣٠٩، والخصائص: ٢/ ٣٠٩، وتحصيل عين الذهب: ٥٧٢، وخزانة الأدب: ١/ ٢١٤. اللّغة: الفَرْعُ: القوسُ التي عُملت من طرفِ القضيبِ. الصّحاح: ٣/ ١٢٥٦ (فرع).

(٣) البيت من الطويل، ويُنسب إلى بشر بن أبي خازم الأسديّ. ينظر: المستدرك على ديوانه: ١٢٠. وقافيته: ((الـمُزَايِلِ)).

(يمكنُ أنْ يُقَالَ فيه: إنه على إبدالِ النكرةِ منَ المعرفةِ المضمرةِ في اسمِ الفاعلِ، كقولِه: وهي فَرْعٌ) ... فظاهرُ قولِه هنا خلافُ ما أشار إليه في (الإيضاح)؛ لأنه يظهرُ من كلامِه هذا أنّ (أَجْمَع) بدلٌ منَ الضميرِ الذي في قولِه: (فَرْع)، وهذا لا يتأوّلُه عليه مَن له أدنى نظرٍ في هذه الصناعةِ؛ لأنّ (أَجْمَع) لا يكونُ إلاّ تابعًا على التأكيدِ لـمَا قبلَه، والبدلُ يحلُّ محلَّ المبدلِ منه، فيلي العاملَ الذي كان يليه، وإنما أراد أبو عليٍّ: أنّ التابعَينِ محمولان على المضمرِ في الموضعين، إلاّ أنّ (أَجْمَع) على التأكيدِ، و (خَطْبَاء) على البدلِ، وكلاهما منَ التوابعِ. ألا ترى أنه قد سوّى بينهما أيضًا على هذا النحوِ حيثُ قال: (الدليلُ على احتمالِ الصفةِ ضميرَ الموصوفِ تأكيدُك إيّاه، وعطفُك عليه، وإبدالُك منه؟).

وقد يكونُ (أَجْمَع) تأكيدًا[1] لقولِه: (وهي) على المعنى أيضًا، كأنه قال: والقضيبُ أجمعُ فرعٌ، إلاّ أنه قبيحٌ؛ لقطعِه بينَ التأكيدِ والمؤكَّدِ بالخبرِ، وإنْ كانوا قد أجازوه في الصفةِ، وهو في التوكيدِ عندي قبيحٌ، ولا سيّما في (أَجْمَع)؛ لأنه لا يلي العاملَ.

... وكذلك لم يرَ أبو الحجّاجِ الأعلمِ - رحمه اللهُ - قولَ أبي عليٍّ في (أَجْمَع) هنا، فقال فيه في (شرح أبيات الكتاب[2]): (أَجْمَعُ) هنا بمعنى جميعٍ ومُجْتَمِعٍ؛ ولذلك نَعَتَ به (فَرْع)[3]. وهذا قولٌ ساقطٌ هو فيه جُحَيْشٌ وَحْدَه!))[4].

قال ابن عصفور: ((... أتى به شاهدًا على تذكيرِ الضميرِ المؤنّثِ المستترِ في (فَرْع) العائدِ على ضميرِ (القوس)؛ حملًا على معنى (قَضِيْب)، أو (عُوْد)؛ بدليلِ أنه أبدل منه (أَجْمَع) المذكّرَ، وهو من قبيلِ بدلِ الشيءِ منَ الشيءِ، ولولا أنه ذكّر الضميرَ لقال: (جَمْعَاء)، فـ (أَجْمَع) في البيتِ على هذا ليس المؤَكَّدَ به؛ لأنّ ذلك لا يُسْتَعْمَلُ إلّا تابعًا، وإنما هو المستعملُ في قولِهم: سِيرَ عليه

(١) في المصباح: ((تأكيد))، والصّواب ما أثبتّه.

(٢) في المصباح: ((الكاب))، والصّواب ما أثبتّه.

(٣) تحصيل عين الذهب: ٥٧٢.

(٤) المصباح: ١/ ٨٠١-٨٠٧.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

يومٌ بأجمعِه.

فإنْ قلتَ: فهلّا جعلتَه تأكيدًا للضميرِ المستترِ في (فَرْع)، فيكونُ مثلَ قولِه:

عَـــــدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنَّ بَهْمَـــــي عِجَـــــافٌ كُلُّهَـــــا إِلَّا قَلِـــــيلَا(١)

فـ (كلُّها) تأكيدٌ للضميرِ المستترِ في (عِجَافٌ)، وقولِ الآخرِ:

نَلْبَـــثُ حَـــوْلًا كَـــامِلًا كُلُّـــهُ لاَ نَلْتَقِـــي إِلاَّ عَلَـــى مَـــنْهَجِ(٢)

فـ (كلُّه) تأكيدٌ للضميرِ المستترِ في (كَامِل) العائدِ على (الحَوْل)؟

فالجوابُ: أنّ الذي يمنعُ من ذلك أنّ (أَجْمَع) لتأكيدِ ما يتبعّضُ، و (القوسُ) لا يمكنُ أنْ يكونَ بعضًا فرعًا، وبعضًا ليس كذلك، فيُحْتَاجُ إلى التأكيدِ بـ (أَجْمَع).

وقد أبان أبو عليٍّ في (تذكرته) ما ذكرناه من أنّ (أَجْمَع) بدلٌ من الضميرِ المستترِ في (فَرْع)، فقال في قولِ بشرٍ:

إِذَا فَاقِـــدٌ خَطْبَـــاءُ فَـــرْخَينِ رَجَّعَـــتْ ذَكَـــرْتُ سُـــلَيْمَى فِـــي الخَلِـــيطِ الـــمُبَايِنِ

(يمكنُ أنْ يُقَالَ فيه: إنه على إبدالِ النكرةِ منَ المعرفةِ المضمرةِ في اسمِ الفاعلِ، كقولِه: وهي فرعٌ أجمعُ). وهذا يعطي أنّ (أَجْمَع) عنده بدلٌ منَ الضميرِ المستترِ في (فَرْع).

فإنْ قيل: فلعلّ (أَجْمَع) تأكيدٌ لـ (فَرْع) نفسِه؟

فالجوابُ: أنّ ذلك لا يسوغُ؛ للعلّةِ المانعةِ من تأكيدِ الضميرِ المستترِ فيه، وأيضًا فإنّ (فَرْعًا) نكرةٌ، والنّكرةُ لا يجوزُ تأكيدُها عند البصريّين، وأمّا الكوفيّون فيُجيزون تأكيدَها إذا كانت مؤقّتةً،

(١) البيت من الوافر، وهو لأَرْطَاة بن سُهَيَّة المُرِّيّ. ينظر: سمط اللآلئ: ١/ ٣٤٢. وبلا نسبة في: جمهرة اللّغة: ٢/ ١٠٤٣ (عجا)، وأمالي القالي: ١/ ١١٤، والبغداديّات: ٤٤٩، وضرائر الشعر: ٢٩٥، وشرح عمدة الحافظ: ١/ ٥٦٦.

(٢) البيت من السريع، وهو للعرجيّ. ينظر: ديوانه: ١٩١، والأغاني: ١/ ٢٦٢، ٢/ ٢٤٠، ٣/ ٢٤٠، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٥١٩، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٨٧. ويُسب لعمر بن أبي ربيعة في: الخزانة: ٥/ ٣٣٥. وليس في ديوانه.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ويحتجّون لذلك بقولِ الشاعرِ:

إِنَّـــــا إِذَا خُطَّافُنَـــــا تَقَعْقَعَـــــا

قَـــدْ صَـــرَّتِ البَكْـــرَةُ أَجْمَعَـــا(١)

وبقولِ الآخرِ:

زَحَـــرْتَ بِـــهِ لَيلَـــةً كُلَّهَـــا فَجِئْـــتَ بِـــهِ مُؤْيِـــدًا خَنْفَقِيْقَـــا(٢)

وقولِ الآخرِ:

أُولَاكَ بَنُـــو خَيـــرٍ وَشَـــرٍّ كِلَيهِمَـــا جَمِيعًـــا وَمَعْـــرُوفٍ لَـــدَينَا وَمُنْكَـــرِ(٣)

وأنشد الأصمعيُّ:

يَـــا لَيتَنِـــي كُنْـــتُ صَـــبِيًّا مُرْضَـــعَا

تَحْمِلُنِـــي الـــذِّلْفَاءُ حَـــوْلًا أَكْتَعَـــا(٤)

(١) البيتان من الرجز، ولم أقف على قائلهما. وهما في: العين: ١/ ٦٥ (قع)، والتّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٣٣، ٣٣٤، والمفصّل: ١١٣، والإنصاف: ٢/ ٤٥٤، والمقاصد النحويّة: ٤/ ١٥٨٣، والخزانة: ١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لشُيَيْم - وقيل: شُتَيْم - بن خويلد الفزاريّ. ينظر: الحيوان: ٣/ ٨٢، ٥/ ٥١٧، والبيان والتّبيين: ١/ ١٨٢، ومعجم الشعراء: ٣٩٢، واللّسان: ١٠/ ٨١ (خفق). ويُنسب للكُمَيت في: شرح القصائد السبع الطّوال: ٣٠٣. وليس في ديوان الكُمَيت بن زيد الأسدي، ولا في شعر الكُمَيت بن معروف الأسديّ. وبلا نسبة في: جمهرة اللّغة: ٢/ ٦٨٦ (دون)، ١٢١٩، والمخصّص: ٢/ ٨٩، والإنصاف: ٢/ ٤٥٣، وضرائر الشعر: ٢٩٣، والخزانة: ٥/ ١٧٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لـمُسَافِع بن حذيفة العبسيّ. ينظر: ديوان الحماسة: ١٧٩، والتّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٣٣، والصّناعتين: ٣١٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ٩٩٠، والخزانة: ٥/ ١٧١. وبلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣/ ٢٩٧، وحاشية يس على التصريح: ٢/ ١٢٤.

(٤) البيتان من الرجز، ونُسبا لأعرابي في العقد الفريد: ٤/ ٤٩. وهما بلا نسبة في: الاقتضاب: ٣/ ٣٤٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٥٠٣، وضرائر الشعر: ٢٩٥، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٩٥، والمقاصد النحويّة: ٤/ ١٥٨١، والخزانة: ٥/ ١٦٨.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فأكّد (حولًا) وهو نكرةٌ، واستعمل (أَكْتَع) غيرَ تابعٍ لـ (أَجْمَع).

وأنشد الأخفشُ:

لَـــو كَـــانَ ذَا المِرْبَـــدُ دَارًا أَجْمَعَـــا[١]

فأكّد (دارًا) وهي نكرةٌ، وذكّرها؛ حملًا على معنى المنزلِ؛ ولذلك قال: (أَجْمَع).

وجميعُ ذلك عندنا ضرورةٌ، لا ينبغي أنْ تُرْتَكَبَ ما وُجِدَ عنها مندوحةٌ، ألَا ترى أنّه لم يجئْ شيءٌ من ذلك في فصيحِ كلامِهم؟

وإنما لم يَجُزْ تأكيدُ النكرةِ؛ لأنّ ألفاظَ التأكيدِ معارفُ، فلم تُؤَكَّدْ بها النكراتُ لذلك، كما لم تُوصَفْ بالمعرفةِ؛ إذِ التأكيدُ والنّعتُ مشتبهانِ من جهةِ أنّ كلَّ واحدٍ منهما تابعٌ لـمَا قبلَه من غيرِ وساطةِ حرفٍ، ومن غيرِ أنْ يُنوى تكريرُ العاملِ معَه، فأمّا ما أنشده المفضّلُ من قولِه:

إِنْ أَرْسَـــلْتَ غَضَـــفًا كُلُّهَـــا غِرَاثَـــا

أَبَثَّـــــا فِي أَثْـــــرِهِ أَبْثَاثَـــــا[٢]

فإنه إنْ أُنشد برفعِ (كلّها) كان تأكيدًا للمرفوعِ في (غَضَف)، وإنْ أُنشد بفتحِ (كلّ) وجب أنْ يُعْتَقَدَ فيه أنّه تأكيدٌ للضميرِ المرفوعِ المستترِ في (غَضَف)، إلاّ أنّه بُني؛ لإضافتِه إلى الضميرِ، كما بُني (غير) من قولِه:

لَـــمْ يَبْـــقَ إِلاَّ المَجْـــدَ وَالقَصَـــائِدَا

غَيـــرَكَ يَـــابْنَ الأَكْـــرَمِينَ وَالِـــدَا[٣]

لذلك، ولا يجوزُ أنْ يكونَ تأكيدًا لـ (غَضَف) عندَ أحدٍ منَ النحويّين؛ لأنه جمعٌ مجهولٌ غيرُ مؤقّتٍ، والنّكرةُ المجهولةُ غيرُ المؤقّتةِ لا يجوزُ تأكيدُها باتّفاقٍ، لا يُقَالُ: قام رجالٌ كلُّهم؛

(١) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، ولم أجد من ذكره.

(٢) البيتان من الرجز، ولم أقف على قائلهما، ولم أجد من ذكرهما.

(٣) البيتان من الرجز، ولم أقف على قائلهما، وهما في: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ١٤٩، والتّذييل والتّكميل: ٨/ ١٨٠، والهمع: ٣/ ٢٥٢، والدّرر اللّوامع: ٣/ ١٦٠.

لعدمِ الفائدةِ في ذلك.

... (أَجْمَعُ) بدلٌ منَ الضميرِ المستترِ في (فَرْع)، ولا يجوزُ أنْ يكونَ تأكيدًا له كما ذهب إليه ابنُ يسعونَ؛ للعلّةِ التي تقدّم ذكرُها، ولا يجوزُ - أيضًا - أنْ يكونَ نعتًا لـ (فَرْع) كما ذهب إليه الأعلمُ؛ لأنّ (أَجْمَعَ) لم يُسْتَعْمَلْ إلّا اسمًا، أو تأكيدًا))[1].

الدراسة:

اختلف العلماء في إعراب ((**أَجْمَعُ**)) في قول حُميد الأَرْقَط:

أَرْمِـــي عَلَيْهَـــا وَهْـــيَ فَـــرْعٌ أَجْمَـــعُ

على **خمسة أقوال**:

الأوّل: أنّه بدل من الضمير المستتر في (فَرْع). وعُزي هذا القول إلى أبي علي الفارسيّ[2]، وإليه ذهب ابن برّيّ[3]، وابن عصفور[4]. ورُدَّ هذا القول بأنّ البدل يحلّ محلّ المبدل منه، وإذا كان كذلك فإنّه يلي العامل الذي كان يلي المبدل منه، و (أَجْمَع) لا يلي العامل[5].

الثاني: أنّه توكيد للضّمير المنفصل (هي)[6]، وإنْ كان مؤنّثًا إلّا أنه ذهب به مذهب التذكير، وفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بالخبر (فَرْع)[7]. وعزاه الشلوبين[8] وابن مالك[9] إلى الفارسيّ،

(١) المفتاح: ١/ ٥٤-٦٠.

(٢) ينظر: المصباح: ١/ ٨٠٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٤٢، والمفتاح: ١/ ٥٥-٥٦.

(٣) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٣٤١.

(٤) ينظر: المفتاح: ١/ ٥٥، ٦٠، وشرح الجمل: ١/ ٢٦٩.

(٥) ينظر: المصباح: ١/ ٨٠٣.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١/ ٥٦٠، والمصباح: ١/ ٨٠٤.

(٧) ينظر: التذييل والتّكميل: ١٢/ ٢٠١.

(٨) ينظر: حواشي المفصّل: ٢/ ٣٧٥.

(٩) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ١/ ٥٧٦.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأجازه ابن السِّيْد البطليوسيّ(١)، وأبو حيّان(٢). ورُدَّ بأنّ (هي) مؤنّث، و (أَجْمَع) مذكّر(٣).

الثالث: أنّه توكيد للضّمير المستتر في (فَرْع)، فيكون محمولًا على التذكير، كأنّه قال: أرمي عليها وهي قوسٌ فرعٌ، وذكّر (قوسًا)؛ حملًا على المعنى؛ لأنّ تأنيثه غير حقيقيّ، فكأنه قيل: وهو عودٌ فرعٌ، فيكون الضمير في (فَرْع) عائدًا إلى (عُود)، وإذا عاد إلى المذكّر كان مذكّرًا، فيُجانس (أَجْمَع) من جهة التذكير، ومن جهة التعريف أيضًا؛ لأنّ الضمير إذا كان بعد الذكر فهو معرفة دائمًا(٤). وإليه ذهب الفارسيّ(٥)، والجرجانيّ(٦)، وابن السِّيْد البطليوسيّ في توجيهٍ ثانٍ له(٧)، وابن يسعون(٨)، والقيسيّ(٩). ورُدَّ بأنّ (أَجْمَع) لا يُؤكّد به إلّا ما يتبعّض، وبعض الضمير لا يجوز أن يكون جزءًا منه(١٠).

وهو موضع اعتراض ابن عصفور على ابن يسعون، ووجه اعتراضه عليه أنّ (أَجْمَع) لتوكيد ما يتبعّض، و (القوس) لا يمكن أنْ تكون بعضًا(١١).

(١) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ٣/ ٣٤٢.

(٢) ينظر: التذييل والتّكميل: ١٢/ ٢٠١.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١/ ٥٦٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه. وينظر: البغداديّات: ٤٥٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٤١.

(٥) ينظر: البغداديّات: ٤٥٠. وينظر: المصباح: ١/ ٨٠٢.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١/ ٥٦٠.

(٧) ينظر: الاقتضاب: ٣/ ٣٤٢.

(٨) ينظر: المصباح: ١/ ٨٠٣. وينظر: المفتاح: ١/ ٦٠.

(٩) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٥٠٣.

(١٠) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٣٤١، والمفتاح: ١/ ٥٥.

(١١) ينظر: المفتاح: ١/ ٥٦، ٦٠.

الرابع: أنّه توكيد لـ (فَرْع) نفسه[١]. وإليه ذهب بدر الدين العينيّ[٢]. ورُدَّ بأنّ (فَرْع) نكرة، و (أَجْمَع) لا يكون إلّا توكيدًا للمعرفة[٣]، وبأنّ (أَجْمَع) لتوكيد ما يتبعّض، و (القوس) لا يمكن أنْ تكون بعضًا[٤].

الخامس: أنّه نعت لـ (فَرْع) بمعنى جميعٍ ومُجْتَمِعٍ. وإليه ذهب الأعلم الشنتمريّ[٥]، وابن برّيّ في توجيهٍ ثانٍ له[٦]، والقيسيّ في توجيهٍ ثانٍ له[٧]، والشلوبين[٨]، وابن مالك[٩]. وعلّل الأعلم ذلك بأنّ (أَجْمَع) التي تكون للتّوكيد لا تتبع إلّا معرفةً[١٠]. وردّه ابن عصفور بأنّ (أَجْمَع) لم يُستعمل إلّا اسمًا، أو تأكيدًا[١١].

والذي يظهر لي صحّة اعتراض ابن عصفور على ابن يسعون؛ لقوّة حجّته، وأرى أنّ جعل (أجمعُ) نعتًا لـ (فرعٌ) هو الأقرب.

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١/ ٥٦٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٤١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٥٠٣.

(٢) ينظر: المقاصد النحويّة: ٤/ ٢٠١٦.

(٣) ينظر: المخصّص: ٦/ ٣٨، ١٦/ ٨٠، والمقتصد في شرح التكملة: ١/ ٥٦٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٤١، والمفتاح: ١/ ٥٦.

توكيد النكرة مسألة خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين، فالبصريّون منعوا ذلك مطلقًا، الكوفيّون أجازوه إذا كانت النكرة مؤقّتة. ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٥١-٤٥٦.

(٤) ينظر: المفتاح: ١/ ٥٦.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٧٢. وينظر: المصباح: ١/ ٨٠٦، والمفتاح: ١/ ٦٠.

(٦) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٣٤١.

(٧) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٥٠٣.

(٨) ينظر: حواشي المفصّل: ٢/ ٣٧٥، وشرح عمدة الحافظ: ١/ ٥٧٦، والتّذييل والتّكميل: ١٢/ ٢٠٠-٢٠١.

(٩) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ١/ ٥٧٦.

(١٠) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٥٧٣.

(١١) ينظر: المفتاح: ١/ ٦٠.

(٣) توجيه رفع «خَاضِب» في قول ذي الرُّمَّة:

أَذَاكَ أَمْ خَاضِبٌ بِالسِّيِّ مَرْتَعُهُ أَبُو ثَلَاثِينَ أَمْسَى وَهْوَ مُنْقَلِبُ[(١)]؟

قال ابن يسعون: «وقولُه: (أذاكَ): مرتفعٌ بالابتداءِ، وخبرُه محذوف؛ للّدلالةِ عليه بما تقدّمه منَ الكلامِ، وكذلك (خَاضِب): ارتفع على خبرِ مبتدأٍ مضمرٍ تقديرُه: أَمْ مُشْبِهُهَا خَاضِبٌ؟

ويجوزُ أنْ يرتفعَ (خَاضِبٌ) على أنّه فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: أَمْ يُشْبِهُهَا؟ ويؤيّدُ هذا التأويلَ لفظُ الاستفهامِ الذي هو بالفعلِ أولى، وينبغي أنْ يُحْمَلَ (ذاكَ) على أنّه فاعلٌ أيضًا؛ لمكانِ همزةِ الاستفهامِ، والتّقديرُ في فعلِه: أَيُشْبِهُهَا ذاكَ؟ فتعتدلُ الجملتان، وإنْ شئتَ حملتَ الأوّلَ على الفعلِ، والآخرَ على الابتداءِ، وإنْ شئتَ بالعكسِ، فهذا كلُّه جائزٌ حسنٌ؛ لأنّ الجملةَ المبتدئيّةَ تُعْطَفُ على الجملةِ الفعليّةِ، والفعليّةَ على المبتدئيّةِ، قال اللهُ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[(٢)]. فهذه أربعةُ أوجهٍ في إعرابِ (أذاكَ أَمْ خَاضِبٌ)، ويجوزُ فيه غيرُها - أيضًا - لكنْ أكرهُ الإطالةَ»[(٣)].

قال ابن عصفور: «(أذاكَ): مرتفعٌ بالابتداءِ، وخبرُه محذوفٌ؛ لدلالةِ المعنى عليه، و (خَاضِبٌ): معطوفٌ على (ذاكَ)، وتقديرُ الكلامِ: أذاكَ مُشْبِهٌ ناقتي أَمْ خَاضِبٌ؟ ولا ينبغي عندي أنْ يُجْعَلَ خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ، كأنّه قال: أَمُشْبِهُهَا خَاضِبٌ؟ وإنْ كان ابنُ يسعونَ قد حمله على ذلك؛ لأنّ (أَمْ) هذه متّصلةٌ، ألا ترى أنّ المعنى: أيُّهما مُشْبِهٌ ناقتي؟ وحكمُها إذا كانت متّصلةً أنْ يكونَ ما بعدَها مفردًا، أو في تقديرِه، وليست منفصلةً، فيكونُ ما بعدَها جملةً؛ لأنّ (أَمْ) المنفصلةَ

---

(١) البيت من البسيط. ينظر: ديوانه: ١/ ١١٤.

اللّغة: الخَاضِبُ: الظّليمُ الذي أكل الرّبيعَ فاحمرَّ ظُنْبُوبَاهُ، أو اصفرَّا. الصّحاح: ١/ ١٢١ (خضب). السِّيُّ: ما استوى منَ الأرضِ، وقيل: موضعٌ بعينه. ينظر: معجم البلدان: ٣/ ٣٠١-٣٠٢. مَرْتَعُه: مَرْعَاه. أبو ثلاثين: يريدُ الظّليمَ؛ لأنّه أبو ثلاثين فرخًا. مُنْقَلِبٌ: راجعٌ إلى أفراخِه.

(٢) من الآية: (١٩٣) من سورة لأعراف.

(٣) المصباح: ٢/ ١٠٣١-١٠٣٢.

بتقديرِ (بَلْ) التي للإضرابِ، وهمزةِ الاستفهامِ، وليس المعنى في البيتِ على الإضرابِ.

ويجوزُ أنْ يرتفعَ (ذاك) بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه المعنى، كأنّه قال: أَيُشْبِهُ ذاكَ ناقتي أَمْ خَاضِبٌ؟ إلّا أنّ إضمارَ المبتدأِ أكثرُ من إضمارِ الفعلِ؛ لأنّك إذا أضمرتَ المبتدأَ فالذي في نفسِك ما أظهرتَ؛ لأنّ الخبرَ هو المبتدأُ، وإذا أضمرتَ الفعلَ فالذي في نفسِك خلافُ ما أظهرتَ؛ لأنّ الفعلَ ليس بالفاعلِ))[1].

الدراسة:

ذكر ابن يسعون **ثلاثة أوجه** لرفع ((**خَاضِب**)) في قول ذي الرُّمَّة:

أَذَاكَ أَمْ خَاضِبٌ بِالسِّيِّ مَرْتَعُهُ أَبُو ثَلَاثِيْنَ أَمْسَى وَهْوَ مُنْقَلِبُ؟

الأوّل: أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: أَمْ مُشْبِهُهَا خَاضِبٌ؟

الثاني: أنّه فاعلٌ لفعل محذوف، تقديره: أَمْ يُشْبِهُهَا خَاضِبٌ؟

الثالث: أنّه مبتدأٌ، وخبره محذوف[2].

واعترضه ابن عصفور في إجازته الوجه الأوّل، وهو أنْ يكون (خَاضِب) خبر مبتدأ محذوف؛ وعلّل ذلك بأنّ (أَمْ) هذه متّصلةٌ، ألا ترى أنّ المعنى: أيُّهما مُشْبِهٌ ناقتي؟ وحكمُها إذا كانت متّصلةً أنْ يكونَ ما بعدَها مفردًا، أو في تقديرِه، وليست منفصلةً، فيكونُ ما بعدَها جملةً؛ لأنّ (أَمْ) المنفصلةَ بتقديرِ (بَلْ) التي للإضرابِ، وهمزةِ الاستفهامِ، وليس المعنى في البيتِ على الإضرابِ.

وأجاز ابن عصفور في رفع (خَاضِب) وجهًا آخر، وهو أنْ يكون معطوفًا على (ذاكَ)، والتّقدير: أذاكَ مُشْبِهٌ ناقتي أَمْ خَاضِبٌ[3]؟ وهو الذي أميلُ إليه.

---

(١) المفتاح: ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) ينظر: المصباح: ٢/ ١٠٣١-١٠٣٢.

(٣) ينظر: المفتاح: ١/ ٢٣٥.

(٤) رواية «إنْ تنزلْ» - بكسر الهمزة - في قول الشاعر:

مَـا حَبَّـبَ العَـيْشَ عِنْـدِي غَيْـرُ وَاحِـدَةٍ خَـــوْفَ المَذَلَّـــةِ أَنْ تَنْـــزِلْ بِجَـــدْجَادِ[١]

قال ابن يسعون: «كذا ثَبَتَ في شعرِه[٢]: (أنْ تَنْزِلْ)، على الإسكانِ ضرورةً؛ لكثرةِ الحركاتِ، نحوَ قولِ الكنديِّ:

فَـــاليَوْمَ أَشْـــرَبْ غَيْـــرَ ... ...[٣]

ويجوزُ أنْ يُروى: (إنْ تَنْزِلْ) - بكسرِ الهمزةِ - على الشرطِ، وحُذِفَ الجوابُ؛ لأنّه مفهومٌ، أي: إنْ تنزلْ بها لا تُنْصَرْ، ونحوَ ذلك»[٤].

قال ابن عصفور: «... وثَبَتَ في شعرِه: (أنْ تَنْزِلْ) بالإسكانِ، قال أبو الحجّاج[٥]: ويجوزُ أنْ يُروى: (إنْ تَنْزِلْ) - بكسرِ الهمزةِ - على الشرطِ، وحُذِفَ الجوابُ؛ لأنه مفهومٌ.

وهذا الذي ذكره - أيضًا - قبيحٌ؛ لأنّ حذفَ جوابِ الشرطِ لدلالةِ ما تقدّم عليه لا يجوزُ في الكلامِ، إلّا إذا كان فعلُ الشرطِ غيرَ مجزومٍ في اللّفظِ، نحوَ قولِك: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ»[٦].

الدراسة:

وجّه ابن يسعون إسكان الفعل المضارع (تنزل) بعد (أنْ) في قول الشاعر:

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجعفر بن قُرط الأسديّ الهرّانيّ. ينظر: التيجان في ملوك حمير: ١٥٤، والمصباح: ٢/ ١٠٣٨.

اللّغة: جَدْجَاد: اسمُ بنتِه.

(٢) يعني في شعر جعفر بن قُرط الأسديّ.

(٣) جزء بيت من السريع، وتمامه: ... ... مُسْتَحْقَبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

وهو لامرئ القيس. ينظر: ديوانه: ١٢٢. وروايته: ((أُسْقَى))، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٤) المصباح: ٢/ ١٠٣٨.

(٥) يعني ابن يسعون.

(٦) المفتاح: ١/ ٢٤٣.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مَـا حَبَّـبَ العَـيْشَ عِنْـدِي غَيْـرُ وَاحِـدَةٍ خَـــوْفَ المَذَلَّـــةِ أَنْ تَنْـــزِلْ بِجَـــدْجَادِ

على أنه ضرورة؛ لكثرة الحركات، وأنّ فتح همزة (أنْ) هي رواية الديوان، وأجاز رواية البيت بكسر همزة (أنْ)، فتكون حينئذٍ شرطيّة، و (تنزل) فعل الشرط، وجوابه محذوف؛ لأنه مفهوم، والتقدير: إنْ تنزلْ بها لا تُنْصَرْ(١).

واعترضه ابن عصفور، ووصف ما ذهب إليه بالقبح؛ وعلّل ذلك بأنّ حذف جواب الشرط لدلالة ما تقدّم عليه لا يجوز في الكلام، إلّا إذا كان فعل الشرط غير مجزوم في اللّفظ، كقولك: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ(٢).

ويظهر لي صحّة اعتراض ابن عصفور على ابن يسعون؛ لأنّ جزم الفعل المضارع بعد (أنْ) قد ورد في الشعر، وليس هناك ما يدعو إلى تكلّف رواية أخرى يُوَجَّهُ بها جزم الفعل المضارع.

(٥) نوع الهمزة في «أَحَارِ» في قول الشاعر:

أَحَـــارِ، تَـــرَى بُرَيْقًـــا هَـــبَّ وَهْنًـــا كَنَـــارِ مَجُـــوْسَ تَسْـــتَعِرُ اسْـــتِعَارَا(٣)

قال ابن يسعون: «وهمزةُ (أَحَارِ) للنّداءِ، أراد: أحارثُ، فرخّم، ومَن روى(٤):

أَحَـــارِ، تَـــرَى بُرَيْقًـــا هَـــبَّ وَهْنًـــا

فالوجهُ فيه أنْ تكونَ الهمزةُ فيه أيضًا للنّداءِ، ويجوزُ أنْ تكونَ للاستفهامِ، وفيه قبحٌ؛ للفصلِ

---

(١) ينظر: المصباح: ٢/ ١٠٣٨.

(٢) ينظر: المفتاح: ١/ ٢٤٣.

(٣) البيت من الوافر، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتّوأم اليشكريّ. ينظر: ديوان امرئ القيس: ١٤٧.

اللّغة: حَارِ: منادى مرّخمٌ، أي: أَحَارِثُ. بُرَيْقٌ: تصغير بَرْقٍ؛ للتّعظيم. هَبَّ: لَمَعَ وبَدَا. الوَهْنُ: نصفُ اللّيلِ، وقيل: ساعةٌ منه ماضيةٌ. ينظر: اللّسان: ١٣/ ٤٥٥ (وهن). تستعرُ: تتّقدُ وتلتهبُ. ينظر: المرجع السابق: ٤/ ٣٦٥ (سعر).

(٤) هي رواية الديوان، والرّواية المثبتة في المصباح: أَحَار، أُرِيْكَ بَرْقًا هَبَّ وَهْنًا كَنَار مَجُوْسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بين الحرفِ والفعلِ المستفهَمِ عنه بالمنادى، وهو أشبهُ مَن حملها على ذلك في قولِه:

أَصَــاحِ[١]، تَــرَى بَرْقًــا أُرِيْــكَ وَمِيْضَــهُ ... ...[٢]

البيت؛ لأنّ هناك عيبًا آخرَ»[٣].

قال ابن عصفور: «والهمزةُ في قولِه: (أَحَارِ، تَرَى) للنّداءِ، وحذفُ همزةِ الاستفهامِ من (تَرَى) ضرورةٌ، التقديرُ: أحارِ، أترى؟ ولا يسوغُ حذفُها في الكلامِ إلّا معَ (أَمْ)؛ لدلالتِها عليها ... وأجاز ابنُ يسعونَ أنْ تكونَ الهمزةُ من (أحارِ) للاستفهامِ، و (حارِ) منادًى محذوفٌ منه حرفُ النداءِ، واعتُرض به بين أداةِ الاستفهامِ والمستفهَمِ عنه، وذلك غيرُ سائغٍ عند المحقّقين منَ النحويّين، ولا جاء منه شيءٌ في كلامِهم.

وممّا يبيّنُ لك أنّ الفصلَ بينهما بجملةٍ لا يجوزُ، أنّ العربَ إذا جمعت بينَ أداةِ الاستفهامِ وأداةِ الشرطِ بَنَتِ الفعلَ المتأخّرَ على الشرطِ، ولم تَبْنِهِ على أداةِ الاستفهامِ، فتقولُ: أَإِنْ قام زيدٌ يقمْ عمرٌو؟ ولا تقولُ: أَإِنْ قام زيدٌ يقومُ عمرٌو؟ قال تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[٤]، فقولُه سبحانَه: (فهم الخالدون) مبنيٌّ على الشرطِ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مبنيًّا على همزةِ الاستفهامِ، ويكون الجوابُ محذوفًا؛ لدلالةِ (فهم الخالدون) عليه؛ لأنّ الفاءَ الداخلةَ على (إنْ) تمنعُ من ذلك، فالذي يقولُ: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، لا يقولُ: أنتَ ظالمٌ فإنْ فعلتَ.

فدلّ ذلك على أنّ الفصلَ بينَ أداةِ الاستفهامِ والمستفهَمِ عنه بجملةِ اعتراضٍ لا يجوزُ؛ إذ لو كان الفصلُ بينَهما جائزًا، لكان الوجهُ أنْ يُبنى الفعلُ المتأخّرُ على الأسبقِ مِن طالبَيه في اللّفظِ،

---

(١) في المصباح: ((أصاحَ)) بفتح الحاء، والصّواب ما أثبتّه.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس. وعجزه: **كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ**

ينظر: ديوانه: ٢٤. ورواية الصدر فيه: **أحَار، تَرَى بَرْقًا كَأنَّ وَمِيْضَهُ**

(٣) المصباح: ٢/ ١٠٦١.

(٤) من الآية: (٣٤) من سورة الأنبياء.

وهو الاستفهامُ، كما أنّه إذا تقدّم الشرطُ والقسمُ بُنِيَ الجوابُ على المتقدّمِ منهما))[١].

الدراسة:

اختلف العلماء في نوع الهمزة في ((أَحَارِ)) في قول الشاعر:

أَحَـــارِ، تَـــرَى بُرَيْقًـــا هَـــبَّ وَهْنًـــا كَنَـــــارِ مَجُـــــوْسَ تَسْـــــتَعِرُ اسْـــــتِعَارَا

على **قولين**:

الأوّل: أنّ الهمزة للنّداء. وإليه ذهب ابن يسعون، وهو الوجه عنده[٢]، وممّن ذهب إلى هذا أيضًا ابن برّيّ[٣]، وابن عصفور[٤].

الثاني: أنها للاستفهام. وأجازه ابن يسعون، وذكر أنّ فيه قبحًا؛ وذلك لأنّ فيه فصلًا بين حرف الاستفهام والفعل المستفهَم عنه بالمنادى[٥].

وهو موضع اعتراض ابن عصفور على ابن يسعون، ووجه اعتراضه عليه أنّ في جعل الهمزة للاستفهام فصلًا بين حرف الاستفهام والفعل المستفهَم عنه بجملة النداء، وهو غير جائز[٦].

(١) المفتاح: ١/ ٢٦٠-٢٦١.

(٢) ينظر: المصباح: ٢/ ١٠٦١.

(٣) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٤٣٨.

(٤) ينظر: المفتاح: ١/ ٢٦٠.

(٥) ينظر: المصباح: ٢/ ١٠٦١.

(٦) ينظر: المفتاح: ١/ ٢٦٠-٢٦١.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(٦) توجيه عود الضمير في «به» في قول ابن مُقْبِل العجلانيّ:

طَافَتْ بِهِ الفُرْسُ حَتَّى بَذَّ نَاهِضُهَا عُمٌّ لَقِحْنَ لِقَاحًا غَيْرَ مُبْتَسِرِ[١]

قال ابن يسعون: «قال أبو الحجّاج: وظاهرُ ما نَصَصْتُه من كلامِ الشيوخِ نصبُ (ناهضها) على أنّه مفعولٌ بـ (بَذَّ)، و (عُمٌّ) فاعلٌ، وكذا رأيتُه مضبوطًا في خطِّ أبي تمّامٍ القُطينيِّ شيخِ شيخِنا أبي بكرٍ – رحمةُ اللهِ عليهما –، وعنه حدّثني بكتابِ (الإيضاح).

وتفسيرُ أبي عليٍّ القاليِّ يقتضي رفعَ (الناهض)، فهو على هذا فاعلُ (بَذَّ)، والمفعولُ محذوفٌ؛ للاستغناءِ عنه، أي: بَذَّ متناولٌ جناها، أي: لسحوقِها وارتفاعِها، ويحتملُ أنْ يريدَ: أنّها سُدَّتْ؛ بالتفافِها وتنعّمِها خلل فرجِ الطّوالِ القديمةِ، فجعل السدَّ بَذًّا، و (عُمٌّ) على هذا مرتفعةٌ على إضمارِ مبتدأٍ، أي: هُنَّ عُمٌّ، يريدُ: الـمَخَارِفَ التي تقدّم ذكرُها[٢]، وإليه يرجعُ الضميرُ من قولِه: (طَافَتْ به)؛ حملاً على لفظِ (مِثْل)، أو على (النّخل)؛ لأنّه يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، وهي مرادُه بـ (الـمَخَارِفِ) ... ومَن روى: (طَافَتْ بها)[٣]، فالضّميرُ راجعٌ إلى (الـمَخَارِف) المذكورةِ على لفظِها»[٤].

قال ابن عصفور: «مَن روى: (بها)، فالضميرُ راجعٌ إلى (الـمَخَارِف) على لفظِها، ومَن روى:

---

(١) البيت من البسيط. ينظر: ديوانه: ٨١. وفيه: ((بِهَا)) مكان ((بِهِ)).

اللّغة: بَذَّ: سَبَقَ وغَلَبَ. اللّسان: ٣/ ٤٧٧ (بذذ). النَاهِضُ منَ النّخلِ: ما استوى منها. ينظر: المرجع السابق: ٧/ ٢٤٥ (نهض). العُمُّ: الطِّوَالُ منَ النّخلِ. ينظر: الصّحاح: ٥/ ١٩٩٢ (عمم)، لَقِحْنَ: قَبِلْنَ اللّقاحَ. الابتسارُ: تلقيحُ النّخلةِ قبلَ أوانِ اللّقاحِ. ينظر: اللّسان: ٤/ ٥٨ (بسر).

(٢) يعني في قوله:

ثُمَّ ارْتَحَلْنَ أَنِيًّا بَعْدَ تَضْحِيَةٍ مِثْلَ الـمَخَارِفِ مِنْ جَيْلَانَ أَوْ هَجَرِ

ديوانه: ٨٠. الـمَخَارِفُ: جمعُ مَخْرَفَةٍ، وهي: البستانُ، والمِخْرَفُ: زَبِيْلٌ صغيرٌ يُخْتَرَفُ فيه من أطايبِ الرُّطَبِ. اللّسان: ٩/ ٦٤، ٦٥ (خرف).

(٣) هي رواية الديوان.

(٤) المصباح: ٢/ ١٠٩١-١٠٩٢.

(به)[1]، جعل الضميرَ على المعنى؛ لأنّها نخلٌ، و (النّخلُ) يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، وقد يكونُ محمولًا على معنى المذكورِ، مثلَ قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[2]، أي: في بطونِ ما ذُكِرَ، ولا يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ محمولًا على لفظِ (مِثْل) المضافِ إلى (الـمَخَارِف) المتقدّمِ قبلُ كما زعم ابنُ يسعونَ؛ لفسادِ المعنى؛ لأنّ الذي طافت به الفرسُ إنّما هو (النّخل)، و (مِثْل) ليس واقعًا على (النّخل)، بل على (الظُّعُن)[3] المشبّهِ بها»[4].

الدراسة:

جعل ابن يسعون الضمير في «**به**» في قول ابن مُقْبِل:

طَافَتْ بِهِ الفُرْسُ حَتَّى بَذَّ نَاهِضُهَا ... عُمٌّ لَقِحْنَ لِقَاحًا غَيْرَ مُبْتَسِرِ

عائدًا على «الـمَخَارِف»؛ حملًا على لفظ «مِثْل» المضاف إلى «الـمَخَارِف»، أو عائدًا على معنى «الـمَخَارِف»؛ لأنّها نخل، والنّخل يذكّر ويؤنّث[5]، واعترضه ابن عصفور في الوجه الأوّل، وحكم عليه بأنّه فاسد في المعنى؛ وعلّل ذلك بأنّ الذي طافت به الفُرْسُ إنّما هو (النّخل)، و (مِثْل) ليس واقعًا على (النّخل)، بل على (الظُّعُن) المشبّه بها.

وأجاز ابن عصفور وجهًا آخر في عود الضمير في «**به**»، وهو أنْ يكون محمولًا على معنى

---

(١) هي رواية غير الديوان. ينظر: الإبل: ٤٤، ٥٧، وجمهرة اللّغة: ١/ ٣٠٩ (برس)، والحجّة للقرّاء السّبعة: ٣/ ٣٤١، ٦/ ٦١، والتّكملة: ٣٧٧، والمصباح: ٢/ ١٠٨٧، والمخصّص: ١٦/ ١٠٤، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٤٩.

(٢) من الآية: (٦٦) من سورة النّحل.

(٣) يعني في قوله:

يَا هَلْ تَرَى ظُعُنًا تُحْدَى مُقَفِّيَةً ... تَغْشَى مَخَارِمَ بَيْنَ الخَبْتِ وَالخَمَرِ؟

ديوانه: ٨٠. الظُّعُنُ: جمعُ ظَعِينَةٍ، وهي: المرأةُ في الهَوْدَجِ. اللّسان: ١٣/ ٢٧١ (ظعن).

(٤) المفتاح: ١/ ٢٨٥.

(٥) ينظر: المصباح: ٢/ ١٠٩٢.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المذكور، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[١]، أي: في بطونِ ما ذُكِرَ[٢].

واعتراض ابن عصفور صحيح، والمعنى يؤيّده.

(٧) توجيه عود الضمير في «إنفادها» في قول الأعشى:

فَبَاتَتْ رِكَابٌ بِأَكْوَارِهَا ... لَدِيْنَا وَخَيْلٌ بِأَلْبَادِهَا

لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ المُنْفِدِيْنَ ... شَرَابَهُمُ قَبْلَ إِنْفَادِهَا[٣]

قال ابن يسعون: «وقولُه: (قبلَ إنفادِها)، قيل: إنّه أراد قبل أنْ تُنْفِدَ الخمرُ عقولَهم بالسُّكْرِ، وقيل: دراهمُهم؛ لأنّهم مَيَاسِيرُ.

قال أبو الحجّاجِ: وهذا التأويلُ أشبهُ لقولِه بعدَهما في روايةِ أبي عبيدةَ:

فَبِتْنَا تُنَعِّمُنَا نَشْوَةٌ ... تَجُورُ بِنَا بَعْدَ إِقْصَادِهَا[٤]

وهذا يقتضي إنفادَ العقولِ بعدَ ذلك الوقتِ الأوّلِ.

وحكى أبو عليٍّ عن مَعْمَرٍ[٥]: أنّ الأعشى أراد قبلَ أنْ تُنْفِدَهم بالسُّكْرِ، فتُذْهِبَ عقولَهم،

---

(١) من الآية: (٦٦) من سورة النّحل.

(٢) ينظر: المفتاح: ١/ ٢٨٥.

(٣) البيتان من المتقارب. ينظر: ديوانه: ٢٣٥.

اللّغة: الرِّكَابُ: الإبلُ التي يُسار عليها، لا واحدَ لها من لفظِها، استغنوا عنها بـ(راحلة). ينظر: الصّحاح: ١/ ١٣٨ (ركب). الأَكْوَارُ: جمعُ كُوْرٍ، وهو الرَّحْلُ بأداتِه. المرجع السابق: ٢/ ٨١٠ (كور). الأَلْبَادُ: جمعُ لِبْدٍ، وهو السَّرْجُ. ينظر: اللّسان: ٣/ ٣٨٦ (لبد). إنفادُ الشيءِ: ذهابُه وإفناؤُه. ينظر: الصّحاح: ٢/ ٥٤٤ (نفد).

(٤) البيت من المتقارب. ينظر: ديوانه: ٢٣٥. وفيه: ((فَرُحْنَا)) مكان ((فَبِتْنَا)).

اللّغة: يجورُ: الجَوْرُ: الميلُ عنِ القصدِ. الصّحاح: ٢/ ٦١٧ (جور).

(٥) يعني أبا عُبيدة مَعْمَر بن المثنّى.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأنّث (الشرابَ)؛ لأنّه أراد (الخمرَ)(١).

قال أبو عليٍّ: فعلى هذا يكونُ قد أضاف المصدرَ إلى الفاعلِ، وحذف المفعولَ؛ للدّلالةِ عليه، وتقديرُه: إيّاهم(٢).

قال أبو الحجّاجِ: ويجوزُ عندي أنْ تعودَ (الهاءُ) على (الرِّكَاب) و (الخيل)؛ إشارةً إلى دفعِ كثيرٍ منها في الشرابِ؛ ألا تراه يقولُ في هذه القصّةِ بعينِها للخَمَّارِ:

فَقُلْنَا لَهُ: هَذِهِ هَاتِهَا ... بِأَدْمَاءَ في حَبْلِ مُقْتَادِهَا(٣)؟

هكذا الروايةُ في شعرِه: (فقلنا)؛ لأنّه قال بعدُ:

فَقَالَ: تَزِيْدُوْنَنِي تِسْعَةً ... وَلَيْسَتْ بَعَدْلٍ لِأَنْدَادِهَا(٤)

فتكونُ (الهاءُ) على هذا التأويلِ في موضعِ نصبٍ، والفاعلُ محذوفٌ منَ اللّفظِ معتقدٌ في المعنى؛ لأنّ المصدرَ لا يُضْمَرُ فيه عندَ أهلِ البصرةِ، كما يُضْمَرُ في الفعلِ وما نُزِّلَ منزلتَه، والتّقديرُ: قبلَ أنْ يَنْفَدَ الشرابُ إيّاها، أي: الرِّكَابُ والخيلُ، ولا شاهدَ فيه على هذا التأويلِ))(٥).

قال ابن عصفور: ((معناهما: قيل: إنّه يصفُ نزولَهم على الخَمَّارِ، وهم برِكَابِهم وخيلِهم لم يُزيلوا عنها رحالَها، ولا سُرُوجَها، حتّى أَنْفَدُوا خمرَهم قبلَ إنفادِها عقولَهم، وهذا المعنى حكى أبو عليٍّ عن مَعْمَرٍ: أنّ الأعشى أراده، ويُوهِنُه قولُه بعدَهما في روايةِ أبي عبيدةَ:

فَرُحْنَا تُنَعِّمُنَا نَشْوَةٌ ... تَجُوْرُ بِنَا بَعْدَ إِقْصَادِهَا

فهذا يقتضي إنفادَ العقولِ بعدَ الوقتِ الأوّلِ.

---

(١) المسائل البصريّات: ١/ ٦١٥.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) البيت من المتقارب. ينظر: ديوانه: ٢٣٣.

اللّغة: ناقةٌ أَدْمَاءُ، أي: بيضاءُ. ينظر: الصّحاح: ٥/ ١٨٥٩ (أدم).

(٤) البيت من المتقارب. ينظر: ديوانه: ٢٣٣.

(٥) المصباح: ٢/ ١١١٦-١١١٨.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقال الصِّقِلِّيُّ: (الهاءُ راجعةٌ إلى الشرابِ على معنى الخمرِ)، ومرادُه: أنّهم أَنْفَدُوا خمرَهم قبلَ أنْ يحينَ نفادُها.

وهذا التفسيرُ هو المرتضى عندي في البيتِ، والمعنى على هذا: أنّهم شربوها في زمانٍ يسيرٍ؛ لانحفازِهم للمسيرِ، وكونُ رِكَابِهم بأَكْوَارِها، وخيلِهم بسُرُوجِها مُعَدَّةٍ للرّحيلِ، دليلٌ على ذلك.

وقد قيل: إنّ (الهاءَ) راجعةٌ إلى (الدراهمِ) المتقدّمةِ الذكرِ قبلَ البيتينِ[(١)]، وأنّه أراد أنّهم أَمْيَلُ[(٢)]، ومن نفدِ شرابِهم قبلَ نفادِ دراهمِهم[(٣)].

وأجاز ابنُ يسعونَ أنْ تكونَ (الهاءُ) راجعةً إلى (الخيلِ) و (الرِّكابِ)؛ إشارةً إلى دفعٍ كثيرٍ منها في (الشرابِ)؛ لقولِه في هذه القصيدةِ بعينِها للخَمَّارِ:

فَقُلْنَا لَهُ: هَذِهِ هَاتِهَا ... بِأَدْمَاءَ فِي حَبْلِ مُقْتَادِهَا

قال: (هكذا الرّوايةُ في شعرِه)، يعني (فقلنا)؛ واستدلّ على صحّةِ ذلك بقولِه بَعْدُ:

فَقَالَ: تَزِيدُونَنِي تِسْعَةً ... وَلَيْسَتْ بِعَدْلٍ لِأَنْدَادِهَا

ولا حجّةَ لأبي عليٍّ في البيتِ الآخَرِ على هذينِ التفسيرينِ، بل يلزمُ عن إمكانِهما فسادُ ما ذهب إليه؛ لأنه يكونُ قد ارتكب ضرورةً من غيرِ داعيةٍ إلى ذلك.

والصّحيحُ عندي ما ذهب إليه أبو عليٍّ من عودةِ الضميرِ على (الشراب)؛ حملًا على معنى (الخمر)؛ لأنّ عودَ الضميرِ على (الدراهمِ) فاسدٌ من جهةِ المعنى، إذ لم يلجؤوا إلى دفعِ ناقةٍ في الشرابِ لها بعدَ نفادِ دراهمِهم، فكيف يُتَصَوَّرُ مع ذلك أنْ يكونَ مرادُه وصفَهم بأنّهم نَفِدَ شرابُهم قبلَ نفادِ دراهمِهم؟!

وكذلك عودُ الضميرِ - أيضًا - على (الرِّكَاب) فاسدٌ من جهةِ المعنى؛ إذ ليس في وصفِهم

---

(١) يعني في قوله: دَرَاهِمُنَا كُلُّهَا جَيِّدٌ ... فَلَا تَحْبِسَنَّا بِتَنْقَادِهَا

ينظر: ديوان الأعشى: ٢٣٤.

(٢) قال الجوهري: ((ورجلٌ مالٌ، أي: كثيرُ المالِ)). الصّحاح: ٥/ ١٨٢١ (مول).

(٣) كذا، ويبدو أنّ هناك سقطًا.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بأنّهم أَنْفَدُوا شرابَهم ولم يَنْفَدُوا رِكَابَهم ما يدلُّ على كرمٍ، ولا ثروةٍ، إلّا بأنْ يذكرَ أنّهم قد دفعوا أكثرَ منها في (الشراب)، ولم تَنْفَدْ معَ ذلك بكثرتِها، وليس في القصيدةِ ما يقتضي أنّهم دفعوا إلى الخَمَّارِ أكثرَ من ناقةٍ واحدةٍ))[1].

الدراسة:

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للعلماء في توجيه عود (الهاء) في ((**إنفادها**)) في قول الأعشى:

فَبَاتَـــتْ رِكَـــابٌ بِأَكْوَارِهَـــا ... لَـــدِيْنَا وَخَيْـــلٌ بِأَلْبَادِهَـــا

لِقَـــوْمٍ فَكَـــانُوا هُـــمُ المُنْفِـــدِيْنَ ... شَـــرَابَهُمُ قَبْـــلَ إِنْفَادِهَـــا

خمسةُ أقوالٍ:

الأوّل: أنّ (الهاء) عائدة إلى (الشراب)، وأنّث (الشراب)؛ حملًا على معنى (الخمر)، وإليه ذهب أبو عليّ الفارسي[2]، وأبو الفتح الصِّقِلِّيّ[3]، وصحّحه ابن عصفور[4]. وعزاه ابن الشجريّ إلى مُؤَرِّج السَّدُوسِيّ[5].

وتكون (الهاء) على هذا التوجيه في موضع رفع فاعل، والمفعول به محذوف؛ لدلالة الحال عليه، والتّقدير: قبلَ أنْ تُنْفِدَ الخمرُ عقولَهم بالسُّكْرِ[6].

وارتضى ابن عصفور أنْ يكون معنى البيت على هذا التوجيه: أنّهم أَنْفَدُوا خمرَهم قبلَ أنْ يحينَ نفادُها؛ وذلك أنّهم شربوا الخمر في زمان يسير؛ لانحفازهم للمسير، ودليلُ ذلك كونُ

---

(١) المفتاح: ١/ ٣٠٣-٣٠٥.

(٢) ينظر: التكملة: ٣٨٤. وينظر: البصريّات: ١/ ٦١٥، والمصباح: ٢/ ١١١٧.

(٣) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٠٤.

(٤) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٠٥. وينظر: ١/ ٣٠٤.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ١/ ٢٤٤.

(٦) ينظر: البصريّات: ١/ ٦١٥، وأمالي ابن الشجريّ: ١/ ٢٤٤، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٦٢.

رِكَابِهم بأكوارها، وخيلِهم بسُرُوجها معدّة للرحيل[١].

الثاني: أنّها عائدة إلى (العقول)؛ لأنّ ذكرَ الشرابِ وإنفادَه دليلٌ على نفادِ عقولِ شاربيه[٢]، وإليه ذهب الجرجانيّ[٣]، والقيسيّ[٤]. وعزاه ابن الشجريّ إلى الأصمعيّ[٥].

وتكون (الهاء) على هذا التوجيه في موضع نصب مفعول به، والفاعل محذوف، والتّقدير: قبلَ إنفادِ الشرابِ عقولَهم؛ لأنّ فاعل المصدر يُحذف كثيرًا[٦].

وحكى أبو عليّ الفارسيّ عن أبي عبيدة: أنّ الأعشى أراد هذا المعنى[٧]، وضعّفه ابن يسعون[٨]، وابن عصفور[٩]؛ لأنّ قول الأعشى بعد هذين البيتين:

فَرُحْنَا تُنَعِّمُنَا نَشْوَةٌ تَجُورُ بِنَا بَعْدَ إِقْصَادِهَا

يقتضي إنفاد العقول بعد الوقت الأوّل.

الثالث: أنّها عائدة إلى (الدراهم) المتقدّمة الذكر قبل البيتين في قول الأعشى:

دَرَاهِمُنَا كُلُّهَا جَيِّدٌ فَلَا تَحْبِسَنَّا بِتَنْقَادِهَا[١٠]

(١) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٠٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ١/ ٢٤٣.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١/ ٧٧١.

(٤) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٢/ ٦٧٧.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ١/ ٢٤٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق: ١/ ٢٤٤.

(٧) ينظر: البصريّات: ١/ ٦١٥. وينظر: المصباح: ٢/ ١١١٧، والمفتاح: ١/ ٣٠٣.

(٨) ينظر: المصباح: ٢/ ١١١٦.

(٩) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٠٣، ٣٠٤.

(١٠) ينظر: ديوان الأعشى: ٢٣٤.

لأنّهم مَيَاسِيرُ أغنياءُ[١].

وحكم ابن عصفور على هذا التوجيه بالفساد من جهة المعنى؛ وعلّل ذلك بأنّ هؤلاء القوم لم يلجؤوا إلى دفع ناقة في الشراب لها بعد نفاد دراهمهم، وهذا يُناقض أنْ يكون المراد وصفهم بأنّهم نَفِدَ شرابهم قبل نفاد دراهمم[٢]!

الرابع: أنّها عائدة إلى (الخيل) و (الرِّكَاب)؛ إشارةً إلى دفع كثيرٍ منها في الشراب؛ بدليل قوله للخَمَّار في القصيدة نفسها:

فَقُلْنَـــا لَـــهُ: هَـــذِهِ هَاتِهَـــا بِأَدْمَـــاءَ فِي حَبْـــلِ مُقْتَادِهَـــا؟

وتكون (الهاء) على هذا التوجيه في موضع نصب مفعول به، والفاعل محذوف من اللّفظ معتقد في المعنى، غير مضمر في المصدر؛ لأنّ المصدر لا يُضمر فيه عند البصريّين، كما يُضْمَرُ في الفعل وما نُزِّلَ منزلتَه، والتّقدير: قبلَ أنْ يَنْفَدَ الشرابُ إيّاها، أي: الخيل والرِّكاب[٣].

وإليه ذهب ابن يسعون[٤]، واعترضه ابن عصفور، وحكم عليه بالفساد من جهة المعنى أيضًا؛ فقال: ((إذ ليس في وصفِهم بأنّهم أَنْفَدُوا شرابَهم ولم يَنْفَدُوا رِكَابَهم ما يدلُّ على كرمٍ، ولا ثروةٍ، إلّا بأنْ يذكرَ أنّهم قد دفعوا أكثرَ منها في (الشراب)، ولم تَنْفَدْ معَ ذلك بكثرتِها، وليس في القصيدةِ ما يقتضي أنّهم دفعوا إلى الخَمَّارِ أكثرَ من ناقةٍ واحدةٍ))[٥].

الخامس: أنّها عائدة إلى (الخيل) و (الرِّكَاب)، وتكون (الهاء) على هذا التوجيه في موضع

---

(١) ينظر: المصباح: ٢/ ١١١٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٦٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢/ ٦٧٧، والمفتاح: ١/ ٣٠٤.

(٢) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٠٥.

(٣) ينظر: المصباح: ٢/ ١١١٧-١١١٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٦٣.

(٤) ينظر: المصباح: ٢/ ١١١٧-١١١٨.

(٥) المفتاح: ١/ ٣٠٥.

رفع نائب فاعل، ولا تحتاج إلى تقدير الفاعل[١].

(٨) تقدير صفة لـ «قومٍ» في قول الأعشى:

فَبَاتَـــتْ رِكَـــابٌ بِأَكْوَارِهَـــا ... لَـــدِيْنَا وَخَيْـــلٌ بِأَلْبَادِهَـــا

لِقَـــوْمٍ فَكَـــانُوا هُـــمُ المُنْفِـــدِيْنَ ... شَـــرَابَهُمُ قَبْـــلَ إِنْفَادِهَـــا[٢]

قال ابن يسعون: «و (لقومٍ) في موضعِ رفعٍ على النعتِ لـ (الخيل)، والتّقديرُ: وخيلٌ كائنةٌ لقومٍ. ويجوزُ أنْ يكونَ موضعُه نصبًا على الحالِ من الهاء في (ألبادها)؛ لأنّ موضعَها رفعٌ على النعتِ لـ (خيل)، فهي متعلّقةٌ بالعاملِ فيهما المحذوفِ الذي قامت مقامَه، واحتملت الضميرَ احتمالَه، والتّقديرُ: وخيلٌ مهيّئةٌ بألبادِها كائنةً لقومٍ، ونحوَ ذلك منَ التقديرِ، والمرادُ: لقومٍ غيرِنا، فحذف الصفةَ؛ لدلالةِ قولِه: (لدينا) على ذلك؛ لأنّ هذا يقتضي كونَ (الرِّكَاب) لهم؛ لكونِها عندَهم في موضعِ التَّهَمُّمِ بها، وجعلِها مُعَدَّةً بألآتِها لرحيلِهم؛ إذ ليس ذلك موضعُ اطمئنانِهم وحلولِهم»[٣].

قال ابن عصفور: «... موضعُ (القوم) رفعٌ نعتًا لـ (خيل)، أو حالًا منَ الضميرِ المرفوعِ في قولِه: (بألبادِها)، الذي هو نعتٌ لـ (خيل)، أي: وخيلٌ مُلَبَّدَةٌ بألبادِها كائنةً لقومٍ، وقولُه: (فكانوا هم الـمُنْفِدِينَ) معطوفٌ على صفةِ (قوم) المحذوفةِ، والتّقديرُ: لقومٍ انحفزوا للمسيرِ، فكانوا هم المنفدين شرابَهم قبلَ حين نفادِها.

ونظيرُ ذلك ممّا حُذف منه المعطوفُ عليه لفهم المعنى قولُه تعالى: ﴿أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ﴾[٤]، أي: فضَرَبَ فانفَلَقَ.

وتقديرُ ابنِ يسعونَ صفةَ (قوم) المحذوفةَ بـ (غير)، كأنّه قال: لقومٍ غيرِنا - بعيدٌ عنِ

---

(١) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٤٦٣.

(٢) سبق تخريجهما.

(٣) المصباح: ٢/ ١١١٥-١١١٦.

(٤) من الآية (٦٣) من سورة الشعراء.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الصوابِ؛ لأنّ ما تقدّم وتأخّر إنّما يُعطي أنّ الرِّكَابَ والخيلَ لهم، لا لغيرِهم))[1].

الدراسة:

قَدَّرَ ابن يسعون صفة ((**قومٍ**)) المحذوفة في قول الأعشى:

فَبَاتَتْ رِكَابٌ بِأَكْوَارِهَا ... لَدِيْنَا وَخَيْلٌ بِأَلْبَادِهَا

لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ المُنْفِدِيْنَ ... شَرَابَهُمُ قَبْلَ إِنْفَادِهَا

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بـ((غير))، أي: لقومٍ غيرِنا[2]، واعترضه ابن عصفور، ووصف ما ذهب إليه بأنّه بعيدٌ عن الصواب؛ وعلّل ذلك بأنّ ما تقدّم وتأخّر من الكلام يدلّ على أنّ الرِّكَابَ والخيلَ لهم، لا لغيرهم[3].

وتقدير ابن يسعون غير متّجه؛ ولا دليل عليه من الكلام المذكور، كما قال ابن عصفور.

(٩) صاحب الحال في جملة ((وقد رَاحَتْ)) في قول جُرَيْر الضَّبِّيّ:

يَا ضَبُعًا أَكَلَتْ آيَارَ أَحْمِرَةٍ ... فَفِي البُطُوْنِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيْرُ[4]

قال ابن يسعون: ((وقولُه: (وقد رَاحَتْ)، يعني: الضَّبُعَ، أي: رجعت منَ الرّعي عشيّةً؛ فبطنُها قد تَمَلَّأَ، وقد يمكنُ أنْ يريدَ: وقد راحتِ البطونُ، أي: اشتدّت ريحُها من تَمَلُّئِهَا وانتفاخِها،

---

(١) المفتاح: ١/ ٣٠٥.

(٢) ينظر: المصباح: ٢/ ١١١٦.

(٣) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٠٥.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجُرَيْر الضَّبِّيّ. ينظر: المصباح: ٢/ ١١٥٦، والتّنبيه والإيضاح: ٢/ ٨١ (أير)، واللّسان: ٤/ ٣٦ (أير)، وتاج العروس: ١٠/ ٩٠ (أير). ولرجلٍ من بني ضَبَّة في الحيوان: ٦/ ٤٧٧، والنّوادر: ٢٩٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٧٧. وبلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٨٩، والمقتضب: ١/ ١٣٢، والتكملة: ٣٩٠.

اللّغة: آيَارٌ: جمعُ أَيْرٍ، ويُجمع أيضًا على (آيُر)، و (أُيُوْر). الصّحاح: ٢/ ٥٨٣ (أير). قراقيرُ: قَرْقَرَ بطنُه، أي: صَوَّتَ. المرجع السابق: ٢/ ٧٩٠ (قرر).

فيكونَ من قولِهم: (يومٌ رَاحٌ)[١]، إذا اشتدّتْ ريحُه، ويحتملُ أنْ يكونَ منَ الرَّوَاحِ[٢]، وموضعُه نصبٌ على الحالِ منَ (البطون) على هذا الوجهِ، والتّقديرُ: ففي البطونِ منها رائحةً، أي: راجعةً في الرَّوَاحِ. وعلى الوجهِ الأوّلِ يكونُ حالًا منَ الضميرِ في (أكلت)، أو منَ الضميرِ المحذوفِ معَ الجارِّ على رأي أهل البصرةِ»[٣].

قال ابن عصفور: «قولُه: (وقد رَاحَتْ): جملةٌ في موضعِ الحالِ منَ (البطون)، فإنْ كان فاعلُ (راحت) ضميرًا عائدًا على (البطون)، كانتِ الحالُ جاريةً على مَن هي له، وإنْ كان الفاعلُ ضميرًا عائدًا على (الضَّبُع)، كانت جاريةً على غيرِ مَن هي له، وارتبطتِ الجملةُ بذي الحالِ بـ (الواو)، ولا يجوزُ أنْ تكونَ الجملةُ حالًا منَ الضميرِ في (أكلت)، كما ذكر ابنُ يسعونَ؛ لأنّه لا يسوغُ إعمالُ (أكل) في الحالِ؛ لأنّ الفاءَ حالت بينَهما، ولأنّك - أيضًا - تفصلُ بالحالِ بينَ المبتدأِ الذي هو (قراقيرُ) وخبرِه، وهو (الجارُّ والمجرورُ)، معَ أنّه أجنبيٌّ منهما»[٤].

الدراسة:

ذكر ابن يسعون **وجهين** لصاحب الحال في جملة «**وقد رَاحَتْ**» في قول جُرَير الضَّبِّيّ:

يَـــا ضَـــبُعًا أَكَلَـــتْ آيَـــارَ أَحْمِـــرَةٍ ... فَفِـــي البُطُـــوْنِ وَقَـــدْ رَاحَـــتْ قَرَاقِيْـــرُ

الأوّل: أنّ صاحب الحال هو (البطون)، والمعنى على هذا الوجه: راحتِ البطونُ، أي: اشتدّت ريحُها؛ لامتلائها وانتفاخها.

الثاني: أنّ صاحبها الضمير في (أكلت)، أو الضمير المحذوف مع الجارّ على رأي

(١) في المصباح: ((يَوْمَ رَاحَ)) كذا، والصّواب ما أثبتّه. قال الجوهريّ: ((ورَاحَ اليومُ يَرَاحُ: إذا اشتدّتْ ريحُه. ويومٌ راحٌ: شديدُ الرّيحِ)). الصّحاح: ١/ ٣٦٩ (روح).

(٢) الرَّوَاحُ: اسمٌ للوقتِ من زوالِ الشمسِ إلى اللّيلِ. الصّحاح: ١/ ٣٦٨ (روح).

(٣) المصباح: ٢/ ١١٥٧-١١٥٨.

(٤) المفتاح: ١/ ٣٣٩-٣٤٠.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

البصريّين، والمعنى على هذا الوجه: أنّ الضّبع رجعت من الرّعي عشيّةً بعدَ امتلاء بطونها(١).

واعترض ابن عصفور ابن يسعون في إجازته أنْ يكون صاحب الحال هو الضمير في (أكلت)؛ وذلك لسببين: أحدهما: عدم جواز إعمال (أكل) في الحال؛ لأنّ الفاء قد فصلت بينهما. الثاني: الفصل بالحال بين المبتدأ وهو (قراقير)، وخبره وهو (الجارّ والمجرور)، وهو أجنبيّ منهما(٢).

وأرى القول بأنّ صاحب الحال هو (البطون) أرجح؛ لسلامته من الفصلين الذين ذكرهما ابن عصفور.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١٠) توجيه عود الضمير في ((أيّها)) في قول شُعْبَة بن قُمَيْر:

هُمَـــا إِبِـــلَانِ فِيْهِمَـــا مَـــا عَلِمْـــتُمُ فَعَـــنْ أَيِّهَـــا مَـــا شِـــئْتُمُ فَتَنَكَّبُـــوا(٣)؟

قال ابن يسعون: ((ويُروى: (فعَنْ أَيَّةٍ ما شئتُم)(٤). يقولُ: هما قطيعان، فيهما، أي: في قربِهما ما علمتُم قبلُ منَ الدّفاعِ الذي يأتي عليكم بسببِه القتلُ، كقولِ الآخر:

تَرَاكِهَـــا مِـــنَ إِبْـــلٍ تَرَاكِهَـــا

أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا(٥)؟

---

(١) ينظر: المصباح: ٢/ ١١٥٧-١١٥٨.

(٢) ينظر: المفتاح: ١/ ٣٤٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لشُعْبَة بن قُمَيْر الطُّهَوِيّ. ينظر: النّوادر: ٤١٧، والمصباح: ٢/ ١٣٨٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٦١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢/ ٨٢٩، والمفتاح: ٢/ ٥٢١، والخزانة: ٧/ ٥٦٤.

وقع صدر هذا البيت في شعر لعوف بن عطيّة بن الخَرِع التَّيْمِيّ، وعجزه: ... ... فَأَدُّوهُمَا إِنْ شِئْتُمُ أَنْ نُسَالِمَا

ينظر: الأصمعيّات: ١٦٧، والخزانة: ٧/ ٥٦٩. وهو بلا نسبة في التكملة: ٤٦٤، وكتاب الشّعر: ١٢٢، والمحكم: ٧/ ٦٧، وشرح المفصّل: ٤/ ١٥٤، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٢١٢. اللّغة: تَنَكَّبُوا: اعْدِلُوا. ينظر: الصّحاح: ١/ ٢٢٨ (نكب).

(٤) هي رواية أبي زيد. ينظر: النّوادر: ٤١٧.

(٥) البيتان من الرّجز، وهما لطُفَيْل بن يزيد الحارثيّ. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٠٥، واللّسان، ١٠/ ٤٠٥ (ترك)، والخزانة: ٥/ ١٦٠-١٦٢. وهما بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٧١، والكامل:

ولم يُرِدْ إسلامَ إحداهما[١]، وقد قال: (فيهما)؛ ولكنّه على جهةِ الوعيدِ والإيذانِ بأنّ ربَّ كلِّ فرقةٍ ذو بأسٍ شديدٍ.

وأعاد (الهاء) من قولِه: (فعَنْ أَيِّهَا) مفردةً مؤنّثةً؛ حملًا على معنى (الفرقة)؛ ألا ترى إلى الرّوايةِ الأُخرى: (فعَنْ أَيَّةٍ)؟ ويجوزُ أنْ تعودَ (الهاءُ) على (الإبلين)، و (ما) التي في قولِه: (ما علمتُم)؛ لأنّه عَنَى بها المنيّةَ، والمعنى: إنْ أعرضتُم عنِ الإبلِ نجوتُم، وإنْ تعرّضتُم لها هلكتُم، فاختاروا أيَّ حالٍ شئتُم.

وتذكيرُ (أيّ) معَ الإضافةِ إلى المؤنّثِ جائزٌ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ﴾[٢]. ويحتملُ أنْ تكونَ (الهاءُ) هاءَ التّنبيهِ، وما تقدّم أحسنُ، ولكنّه وجيهٌ»[٣].

قال ابن عصفور: «(الهاءُ) من قولِه: (فَعَنْ أَيِّهَا) راجعةٌ إلى الأصنافِ الثلاثةِ التي ذكرها

٢/ ٥٨٨، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٢، وتحصيل عين الذّهب: ١٧٤-١٧٥، وأمالي ابن الشجريّ: ٢/ ٣٥٣، والأوّل بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٤١، والمقتضب: ٣/ ٣٦٩، وأمالي ابن الشجريّ: ٢/ ٣٨٩.

(١) في المصباح: ((أحدهما))، والصّواب ما أثبتّه.

(٢) من الآية: (٣٤) من سورة لقمان.

(٣) المصباح: ٢/ ١٣٨٢.

قبلُ[1]، وهي: راكبٌ (كلّ وَآةٍ[2])، وراكبٌ (كلّ طِرْفٍ[3])، و (الجَمْع الكِرَام)، ومرادُه الإيعادُ والتهديدُ، لا صريحُ الاستفهامِ، كأنّه قال: فعَنْ أَيِّها ما شئتُم فتنكّبوا بهذه الإبلِ إنْ استطعتُم، أي: إنّكم لا تقدرون على ذلك.

وزعم ابنُ يسعونَ أنّه أعاد (الهاء) من قولِه: (فعَنْ أَيِّهَا) مفردةً مؤنّثةً؛ حملًا على معنى (الفرقة)، واستدلّ بروايةِ مَن روى: (فعَنْ أَيَّةٍ)، قال: ولم يُرِدْ إسلامَ إحداهما، وقد قال: (فيهما)؛ ولكنّه على جهةِ الوعيدِ والإنذارِ بأنّ رَبَّ كلِّ فرقةٍ ذو بأسٍ شديدٍ.

قال: ويجوزُ أنْ تعودَ (الهاءُ) على (الإبلينِ)، و (ما) التي في قولِه: (ما علمتُم)؛ لأنّه عَنَى بها المنيّةَ، والمعنى: إنْ أعرضتُم على[4] الإبلِ نجوتُم، وإنْ تعرّضتُم لها هلكتُم، فاختاروا أيَّ حالٍ شئتُم.

وهذانِ الوجهانِ فاسدانِ:

أمّا الأوّل، فمن جهةِ أنّه أضاف (أيًّا) إلى ضميرِ (الفرقة)، وهو معرفةٌ، و (أيّ) إذا أُضيفت إلى معرفةٍ إنّما تقعُ على بعضِ ما أُضيفت إليه، وأنتَ لم تُرِدْ بـ (أيّ) بعضَ الفرقةِ، وإنّما أردتَ: فعَنْ أيِّ الفرقتينِ ما شئتُم فتنكّبوا.

وهذا المعنى لا يُتَصَوَّرُ إلّا بإضافةِ (أيّ) إلى (فرقة) نكرةٍ؛ ألَا ترى أنّك إذا قلتَ: أيُّ أخيك

---

(١) يعني في قولِه:

غَـدَاةَ دَعَـا الـدَّاعِي فَكَـانَ صَـرِيْخُهُ ... نَحِيْحًـا إِذَا كَـرَّ الـدُّعَاءُ الـمُثَوِّبُ

بِكُـلِّ وَآةٍ ذَاتِ جِـدٍّ وَبَاطِـلٍ ... وَطِـرْفٍ عَلَيْـهِ فَـارِسٌ مُتَلَبِّـبُ

وَجَمْـعٍ كِـرَامٍ لَـمْ تَمَـزَّزْ سَـرَاتُهُمْ ... حُسَـا الـذُّلِّ لَا دُرْدٌ وَلَا مُتَأَشِّـبُ

ينظر: النّوادر: ٤١٦، والمصباح: ٢/ ١٣٨١، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٦٢، والمفتاح: ٢/ ٥٢٢.

(٢) الوَآةُ: الفرسُ السريعةُ المقتدرةُ الخَلْقِ، كأنّها تضمنُ لَحَاقَ المطلوبِ وتعدّيه؛ لسرعتِها وقوّتِها.

(٣) الطِّرْفُ: الكريمُ منَ الخيلِ. الصّحاح: ٤/ ١٣٩٣ (طرف).

(٤) كذا، وفي المصباح: ((عن)).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

أحسنُ؟ كان المعنى: أيُّ أبعاضِه أحسنُ؟ وإذا قلتَ: أيُّ أخٍ من إخوتِك أحسنُ؟ كان المعنى: أيُّ إخوتِك أحسنُ؟

فإنْ قلتَ: إنّ الضميرَ وإنْ كان معرفةً إذا عاد على النّكرة عُومل معاملتَها؛ بدليلِ قولِه، أنشده أحمد بن يحيى[١]:

فَأَيُّ امْرِئٍ فِي الحَرْبِ أَنْتَ وَأَيَّهُ ... إِذَا الحَرْبُ أَبْدَى عَنْ نَوَاجِذِهِ العَضَلُ؟

ألا ترى أنّه أعاد الضميرَ في قولِه: (وأيّه) على (امرئ)، والمعنى: وأيُّ امرئٍ أنتَ؟

فالجوابُ: أنّ البيتَ لا حجّةَ فيه؛ لأنّ الضميرَ الذي أُضيف إليه (أيّ) عائدٌ على (امرئ) المتقدّمِ الذّكرِ، وهو في المعنى جمعٌ؛ لأنّ (أيًّا) إذا أُضيفت إلى نكرةٍ كانت تلك النّكرةُ جمعًا في المعنى، فقولُه: (وأيّه) بمنزلةِ قولِهم: (هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه)، في أنّ الضميرَ واحدٌ والمرادُ به الجمعُ، وعلى ذلك حَمَلَه الفارسيُّ، ولم يجعلْ الضميرَ واحدًا؛ لأنّه معرفةٌ، و (أيّ) - كما ذكرنا - إذا أُضيفت إلى معرفةٍ كانت واقعةً على بعضِه، وليس المعنى في البيتِ على ذلك.

وأمّا الوجه الثّاني، فباطلٌ من جهةِ أنّ النَّكْبَ عن بعضِ هذه الثّلاثةِ دونَ بعضٍ لا يُتَصَوَّرُ، ألا ترى أنّ النَّكْبَ عنِ المنيّةِ هو نفسُ النَّكْبِ عنِ الإبلينِ»[٢].

الدراسة:

أجاز ابن يسعون في عود الضمير في «**أيّها**» في قول شُعْبَة بن قُمَيْر:

هُمَا إِبِلَانِ فِيْهِمَا مَا عَلِمْتُمُ ... فَعَنْ أَيِّهَا مَا شِئْتُمُ فَتَنَكَّبُوا؟

وجهين:

الأوّل: أنّه أعاد (الهاء) مفردةً مؤنّثةً؛حملًا على معنى(الفرقة)، واستدلّ بالرّواية الأُخرى: (فعَنْ أَيَّةٍ).

الثاني: أن تكون عائدة على (الإبلينِ)، و (ما) التي في قولِه: (ما علمتُم)؛ لأنّه عَنَى بها المنيّةَ،

(١) لم أقف على قائله، ولم أجده فيما بين يدي من كتب ثعلب.

(٢) المفتاح: ٢/ ٥٢٠-٥٢٢.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

والمعنى: إنْ أعرضتُم عن الإبلِ نجوتُم، وإنْ تعرّضتُم لها هلكتُم، فاختاروا أيَّ حالٍ شئتُم[١].

أمّا ابن عصفور فقد ذهب إلى أنّ (الهاء) عائدة إلى الأصنافِ الثلاثةِ التي ذكرها قبل هذا البيت، وهي: راكبٌ (كلّ وَآةٍ)، وراكبٌ (كلّ طِرْفٍ)، و (الجَمْع الكِرَام)، ومراده الوعيد والتهديد، لا صريح الاستفهام، والمعنى: فعن أَيِّها ما شئتُم فتنكّبوا بهذه الإبل إنْ استطعتُم، أي: إنّكم لا تقدرون على ذلك.

واعترض ابنَ يسعون في الوجهين اللّذين ذكرهما لعود الضمير في (أيّها)، وحكم عليهما بالفساد: أمّا فساد الوجه الأوّل؛ فلأنّه أضاف (أيًّا) إلى ضمير (الفرقة)، والضّمير معرفة، و (أيّ) إذا أُضيفت إلى معرفة فإنّها تقع على بعض ما أُضيفت إليه، وكون (أيّ) هنا واقعة على بعض (الفرقة) غير مُراد، بل المراد: فعن أيّ الفرقتين ما شئتُم فتنكّبوا.

وأمّا فساد الوجه الثاني؛ فلأنّ النَّكْبَ عن بعض هذه الثّلاثة دون بعض لا يُتَصَوَّرُ؛ والدّليل على ذلك أنّ النَّكْبَ عن المنيّة هو النَّكْبُ عن الإبلين نفسه[٢].

وذهب ابن برّيّ إلى (الهاء) عائدة إلى مجموع (الإبلين)؛ لأنها جماعة[٣]، كما ذهب البغداديّ إلى أنها عائدة إلى (فرقة) و (قطعة) بالتّنكير[٤].

(١١) العامل في «بأَجْرَع» في قول ذي الرُّمّة:

بِـــأَجْرَعَ مِقْفَـــارٍ بَعِيْـــدٍ مِـــنَ القُـــرَى فَـــلَاةٍ وَحُفَّـــتْ بِـــالْفَلَاةِ جَوَانِبُـــهْ(٥)

---

(١) ينظر: المصباح: ٢/ ١٣٨٢.

(٢) ينظر: المفتاح: ٢/ ٥٢٠-٥٢٢.

(٣) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٥٦٢.

(٤) ينظر: الخزانة: ٧/ ٥٦٦.

(٥) البيت من الطويل. ينظر: ديوانه: ٢/ ٨٢٢.

اللّغة: الأَجْرَعُ: الأرضُ ذاتُ الحُزُوْنَةِ تُشاكل الرّملَ، وقيل: هو الرّملةُ السّهلةُ المستويةُ، وقيل: هو الدِّعْصُ لا يُنبت شيئًا، وقيل: هو كثيبٌ جانبٌ منه رملٌ، وجانبٌ حجارةٌ. اللّسان: ٨/ ٤٦ (جرع). المِقْفَارُ: مبالغةٌ في

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قال ابن يسعون: «و (الباءُ) في قولِه: (بأَجْرَع) بمعنى (في)، والعاملُ فيه (تُكَلِّمُنِي)؛ لأنّ قبلَه:

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي ... فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ(١)

وقد يكونُ معمولًا لـ (وقفتُ)، أو لـ (مَلَاعِبه)؛على أنْ يكونَ جمعَ(مَلْعَب) الذي هو المصدرُ»(٢).

قال ابن عصفور: «(الباءُ) من قولِه: (بأَجْرَع) في معنى (في)، والعاملُ فيه (تُكَلِّمُنِي)؛ لأنّ قبلَه:

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي ... فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

ولا ينبغي أنْ يُجْعَلَ العاملُ فيه (وقفتُ)، وإنْ كان ابنُ يسعونَ قد أجاز ذلك؛ من جهةِ أنّ الفعلينِ - أعني (وقفتُ)، و (تُكَلِّمُنِي) - يتوجّهان عليه من جهةِ المعنى، وإذا كان كذلك فالمسألةُ من الإعمالِ(٣)، وإذا أُعمل الفعلُ الأوّلُ أُضمر في الثاني ما يحتاجُ إليه، فلمّا لم يُضْمَرْ دلّ ذلك على أنّ العاملَ هو الثاني، وحُذف معمولُ الأوّلِ؛ لأنّه فضلةٌ على قياسِ الإعمالِ، ولا ينبغي أنْ يُحْمَلَ مثلَ قولِ الآخرِ:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ... نَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ(٤)

الإقفارِ، والقَفْرُ: مَفَازَةٌ لا نباتَ فيها، ولا ماءَ. ينظر: المرجع السابق: ٥/ ١١٠ (قفر). الفَلَاةُ: القَفْرُ منَ الأرضِ المنقطعُ عن الماءِ والرّعي، وقيل: هي الصحراءُ الواسعةُ. ينظر: المرجع السابق: ١٥/ ١٦٤ (فلا).

(١) ينظر: ديوان ذي الرُّمَّة: ٢/ ٨٢١.

(٢) المصباح: ٢/ ١٤٣٤-١٤٣٥.

(٣) هذه مسألة خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين، فالبصريّون يختارون إعمال الثاني؛ لأنه أقرب إلى المعمول من الأوّل، والكوفيّون يختارون إعمال الأوّل؛ لتقدّمه. ينظر: الإنصاف: ١/ ٨٣-٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٣، وشرح التسهيل: ٢/ ١٦٧.

(٤) البيت من مجزوء الكامل. وهو لعاتكة بنت عبد المطّلب عمّة النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم -. ينظر: ديوان الحماسة: ١٣٤، وشرحه للمرزوقيّ: ١/ ٧٤٣، والمقاصد النحويّة: ٣/ ١٠١٥، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٢٨٣، والدّرر: ٥/ ٣١٥.

فأعمل الأوّلَ، وحذف معمولَ الثاني[1]؛ لأنّ ذلك ضرورةٌ، ولا داعي إلى إرتكابِها.

ولهذا العلّةُ نفسُها يمتنعُ أنْ يكونَ معمولًا لـ (أُخَاطِب)، أو لـ (أُسْقِي)، أو لـ (أَبُثّ). وقد كان ينبغي لابنِ يسعونَ أنْ يُسَوِّغَ كونَه معمولًا لكلِّ واحدٍ منها، كما سوّغ أنْ يكونَ معمولًا لـ (وقفتُ).

ويَضْعُفُ عندي تعليقُه بـ (مَلَاعِب)، وجعلُها جمعَ (مَلْعَب) الذي يُراد به المصدرُ؛ لأنّ المصدرَ بابُه ألّا يُجْمَعَ»[2].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الدراسة:

يرى ابن يسعون أنّ العامل في «**بأَجْرَع**» في قول ذي الرُّمَة:

بِـــأَجْرَعَ مِقْفَـــارٍ بَعِيْـــدٍ مِـــنَ القُـــرَى فَـــلَاةٍ وَحُفَّـــتْ بِـــالْفَلَاةِ جَوَانِبُـــهْ

(تُكَلِّمُنِي)، كما أجاز أنْ يكون العامل فيه (وقفتُ)، أو (مَلَاعِبه)؛ على أنْ يكون جمعًا للمصدر (مَلْعَب)[3]، واعترضه ابن عصفور في جعله إيّاه معمولًا لـ (وقفتُ)، أو لـ (مَلَاعِب)؛ أمّا الأوّل؛ فلأنّ الفعلينِ – وهما: (وقفتُ)، و (تُكَلِّمُنِي) – يتنازعان عليه من جهة المعنى، وإذا أُعمل الفعل الأوّل أُضمر في الثاني ما يحتاجُ إليه[4]، فلمّا لم يُضْمَرْ دلّ ذلك على أنّ العامل هو الثاني، وحُذف معمول الأوّل؛ لأنّه فضلةٌ على قياس الإعمال، وأمّا الثاني؛ فلأنّ (مَلَاعِب) إذا كان جمع (مَلْعَب)، فـ (مَلْعَب) مصدر، والمصادر لا تُجمع[5].

---

(١) هنا تنازع الفعلان (يُعشي) و (لمحوا) على (شعاعُه)، فأعمل الأوّل، وحذف الضمير المنصوب من الثاني، والتّقدير: إذا هم لمحوه، وهذا خاصّ بضرورة الشعر. ينظر: المقرّب: ١/ ٢٥١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٦.

(٢) المفتاح: ٢/ ٥٥٢.

(٣) ينظر: المصباح: ٢/ ١٤٣٤-١٤٣٥.

(٤) من مرفوع، أو منصوب، أو مجرور. ينظر: المقرّب: ١/ ٢٥٠.

(٥) ينظر: المفتاح: ٢/ ٥٥٢.

(١٢) موضع جملة «مِن عَلَاة» في قول العجّاج:

كَـمْ قَـدْ حَسَـرْنَا مِـنْ عَـلَاةٍ عَـنْسِ[١]

قال ابن يسعون: «... استشهد به أبو عليٍّ على أنّ (حَسَرَ) فعلٌ متعدٍّ، فمطاوعُه إذًا (اِنْحَسَرَ)؛ لأنّ قولَه: (مِن عَلَاة) في موضعِ نصبٍ على المفعولِ به»[٢].

قال ابن عصفور: «(كَمْ) في موضعِ نصبٍ على أنه مفعولٌ بـ (حَسَرَ)، و (مِن عَلَاة) تفسيرٌ لـ (كَمْ)، دخلت عليه (مِن)، وما ذكره ابنُ يسعونَ من أنّ قولَه: (مِن عَلَاة) في موضعِ نصبٍ على المفعولِ به لـ (حَسَرَ)، وَهْمٌ منه»[٣].

الدراسة:

ذهب ابن يسعون إلى أنّ جملة «مِن عَلَاة» في قول العجّاج:

كَمْ قَدْ حَسَرْنَا مِنْ عَلَاةٍ عَنْسِ

في محلّ نصب مفعول به للفعل (حَسَرَ)، واعترضه ابن عصفور، ووصف ما ذهب إليه بالوَهْم، وأنّ الصواب أنّ هذه الجملة في محلّ نصب تمييز لاسم الاستفهام (كم)، وأنّ (كم) نفسها في محلّ نصب مفعول به للفعل (حَسَرَ).

وممّن ذهب إلى أنّ (كم) في محلّ نصب مفعول به للفعل (حَسَرَ) ابن برّيّ[٤]، وهذا يقوّي عندي صحّة اعتراض ابن عصفور على ابن يسعون.

---

(١) البيت من الرجز. ينظر: ديوانه: ٢/ ١٩٥.

اللّغة: حَسَرْنَا: يُقال: حَسَرَ البعيرُ يَحْسِرُ حُسُورًا، أي: أَعْيَا. ينظر: الصّحاح: ٢/ ٦٢٩ (حسر). العَلَاةُ: الناقةُ الصلبةُ الشديدةُ. ينظر: المرجع السابق: ٦/ ٢٤٣٦ (علا). العَنْسُ: الناقةُ القويّةُ، وقيل: هي الصخرةُ، شُبّهت الناقةُ بها؛ لصلابتها. ينظر: اللّسان: ٦/ ١٥٠ (عنس).

(٢) المصباح: ٢/ ١٥٠٨-١٥٠٩.

(٣) المفتاح: ٢/ ٦١٦.

(٤) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٦١٥.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الخاتمة:

أحمدُ الله على توفيقه، وأشكره على ما يسّر لي من إتمام هذا البحث، والصّلاة والسّلام على أشرف خلقه سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه الميامين، ومَن تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، أمّا بَعْدُ:

فهذا ما تيسّر لي الوقوف عليه من اعتراضات ابن عصفور النحويّة - في كتابه (المفتاح) - على ابن يَسْعُون، وقد بلغت اثنتي عشرة مسألة، وقد تبيّن لي من خلال دراسة هذه المسائل ما يلي:

١- غزارة علم هذين العلمَين الجليلَين في علم النحو، كما وصفهما بذلك بعضُ مَن ترجم لهما، ودقّة عبارتهما في استنباط مذاهب العلماء، والاحتجاج لها.

٢- أنّ أغلب اعتراضات ابن عصفور على ابن يَسْعُون تمثّلت في عدم مراعاة ابن يَسْعُون المعنى في التوجيه النحويّ، وعدم استظهاره خفيَّ الإعراب وغامضَه.

٣- ألفيتُ ابن عصفور يقسو في الردّ على ابن يَسْعُون، ويحكم على توجيهاته النحويّة بالضّعف، أو الفساد، أو البطلان، أو القُبْح، أو البعد عن الصّواب، أو التوهّم، وغيرها!

٤- أنّ ابن يَسْعُون نال النصيب الأوفر من اعتراضات ابن عصفور على شرّاح أبيات (الإيضاح).

٥- أنّ ابن يَسْعُون كان من أهمّ مصادر ابن عصفور التي عوّل عليها في كتابه (المفتاح)، وكان ينسب النقل عنه حينًا، وهو الغالب، وقد لا يفعل ذلك حينًا آخر.

٦- كشف البحث أنّ ابن يَسْعُون وإنْ كان معدودًا من النحويّين المتأخّرين، إلّا أنّه ترك أثرًا قيّمًا جعله مصدرًا لمن جاء بعده من العلماء، ومنهم ابن عصفور الإشبيليّ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فهرس المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

أوّلاً: المخطوطات، والرّسائل العلميّة:

١- حواشي المفصّل، لأبي علي الشلوبين، ت/ حمّاد بن محمّد الثماليّ، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢- ملء العيبة فيما جُمع بطول الغيبة، لابن رُشيد، الجزء السادس، مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، برقم (١١٧٤)، مصوّرة عن دار الكتب المصرية.

ثانيًا: المطبوعات:

٣- ابن يسعون النحويّ حياته وآراؤه، مع دراسة كتابه المصباح، للدكتور عبد الله الحسيني هلال، مطبعة أبناء وهبة حسّان: القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين، لعبد الباقي اليمانيّ، ت/ د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة: الرياض، ط (١)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥- إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت، ت/ أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف: القاهرة، ط (٤)، ١٩٨٧م.

٦- الأصمعيّات، اختيار عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ، ت/ أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ط (٣)، لا ت.

٧- الأعلام، لخير الدين الزركليّ، دار العلم للملايين: بيروت، ط (١٥)، ٢٠٠٢م.

٨- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب، لابن السِّيْد البطليوسيّ، ت/ أ. مصطفى السَّقَّا، و د. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية: القاهرة، لا ط، ١٩٩٦م.

٩- أمالي ابن الشجريّ، ت/ د. محمود محمّد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٠- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، لأبي الحسن القفطيّ، ت/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ: القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثقافيّة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البركات الأنباريّ، ت/ محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، لا ط، ١٩٨٢م.

١٢- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي عليّ القيسيّ، ت/ د. محمّد بن حمود الدعجانيّ، دار الغرب الإسلاميّ: بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

١٣- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضَّبِّيّ، ت/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري: القاهرة، ودار الكتاب اللبناني: بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، لجلال الدين السيوطيّ، ت/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة: بيروت، لا ط، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٥- البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة، لمجد الدين الفيروز آبادي، ت/ بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية: بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٦- البيان والتّبيين، لأبي عثمان الجاحظ، ت/ عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (٧)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٧- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيديّ، ت/ مجموعة من الأساتذة، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب: الكويت، ط (٢)، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

١٨- تاريخ الأدب العربيّ، لكارل بروكلمان، الجزء الخامس، ترجمة/ د. رمضان عبد التوّاب، دار المعارف: القاهرة، ط (٢)، ١٩٧٧م.

١٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله الذهبيّ، ت/ د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط (١)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٠- تاريخ ابن الورديّ، لزين الدين عمر بن الورديّ، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢١- تاريخ الدولتين الموحّديّة والحفصيّة، لأبي عبد الله الزركشيّ، ت/ محمّد ماضور، المكتبة العتيقة: تونس، ط (٢)، ١٩٦٦م.

٢٢- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ، ت/ أ.د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٣- تحصيل عين الذّهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمريّ، ت/ د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشّؤون الثقافيّة العامّة: بغداد، ط (١)، ١٩٩٢م.

٢٤- التصريح بمضمون التوضيح، للشّيخ خالد الأزهريّ، دار إحياء الكتب العربيّة: القاهرة، لا ط، لا ت.

٢٥- التّكملة، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب: بيروت، ط (٢)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٢٦- التّكملة لكتاب الصّلة، لابن الأبّار، ت/ د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي: تونس، ط (١)، ٢٠١١م.

٢٧- التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لأبي الفتح بن جنّي، ت/ أ. د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة: الكويت، ط (١)، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٨- جمهرة اللّغة، لابن دُرَيد، ت/ د. رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين: بيروت، ط (١)، ١٩٨٧م.

٢٩- حاشية ياسين العليميّ الحمصيّ على التّصريح (مطبوع مع التّصريح بمضمون التّوضيح، للشّيخ خالد الأزهريّ)، دار إحياء الكتب العربيّة: القاهرة، لا ط، لا ت.

٣٠- الحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ بدر الدّين قهوجيّ، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتّراث: دمشق، ط (١)، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣١- الحلل السندسيّة في الأخبار التونسيّة، للوزير أبي عبد الله الأندلسيّ، مطبعة الدولة التونسية، ط (١)، ١٢٨٧م.

٣٢- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٣- الخصائص، لأبي الفتح بن جنّي، ت/ د. محمّد عليّ النّجّار، دار الشّؤون الثقافيّة العامّة:

بغداد، لا ط، ١٩٩٠م.

٣٤- الدّرر اللّوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطيّ، ت/ أ. د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب: القاهرة، لا ط، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣٥- ديوان ابن مقبل (تميم العجلانيّ)، ت/ د. عزّة حسن، دار الشّرق العربيّ: بيروت، لا ط، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٣٦- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، ت/ محمّد محمّد حسين، مكتبة الآداب: القاهرة، لا ط، ١٩٥٠م.

٣٧- ديوان امرئ القيس، ت/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، ط (٥)، ١٩٩٠م.

٣٨- ديوان الحماسة، لأبي تمّام الطائيّ (رواية أبي منصور الجواليقيّ)، شرح/ أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلميّة: بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٩- ديوان ذي الرُّمَّة (شرح أبي نصر الباهليّ، ورواية أبي العبّاس ثعلب)، ت/ د. عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الإيمان: بيروت، ط (١)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٠- ديوان العجّاج (رواية الأصمعيّ وشرحه)، ت/ د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس: دمشق، لا ط، ١٩٧١م.

٤١- ديوان العَرْجِيّ، ت/ د. سجيع جميل الجميليّ، دار صادر: بيروت، ط (١)، ١٩٩٨م.

٤٢- ديوان عمر بن أبي ربيعة، ت/ د. فائز محمّد، دار الكتاب العربيّ: بيروت، ط (٢)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٤٣- ديوان الكُميت بن زيد الأسديّ، ت/ د. محمّد نبيل طريفيّ، دار صادر: بيروت، ط (١)، ٢٠٠٠م.

٤٤- الذيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، لأبي عبد الله المراكشيّ، ت/ د. إحسان عبّاس وزميليه، دار الغرب الإسلامي: تونس، ط (١)، ٢٠١٢م.

٤٥- الزّاهر في معاني كلمات النّاس، لأبي بكر بن الأنباريّ، ت/ د. حاتم الضّامن، دار الشّؤون الثقافيّة العامّة: بغداد، ط (٢)، ١٩٨٧م.

٤٦- سِمْط اللآلئ في شرح أمالي القالي، لأبي عُبيد البكريّ، ت/ عبد العزيز الميمنيّ، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، لا ط، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.

٤٧- سير أعلام النّبلاء، لأبي عبد الله الذهبيّ، ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٥٨م.

٤٨- شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة، لمحمّد بن محمّد مخلوف، دار الكتاب العربي: بيروت، لا ط، ١٣٥٠هـ.

٤٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبليّ، المكتب التجاريّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع: بيروت، لا ط، لا ت.

٥٠- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافيّ، ت/ د. محمّد الرّيح هاشم، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٥١- شرح أبيات مغني اللّبيب، لعبد القادر البغداديّ، ت/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتّراث: دمشق، لا ط، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٥٢- شرح التّسهيل، لابن مالك الأندلسيّ، ت/ د. عبد الرحمن السّيّد، و د. محمّد بدوي المختون، دار هجر: القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٣- شرح جمل الزجاجيّ (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيليّ، ت/ د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٥٤- شرح الجمل لابن عصفور، للدّكتور عيّاد بن عيد الثبيتيّ، مجلّة المورد: وزارة الثقافة والإعلام: بغداد - العراق، مج (١٤)، ع (٣)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٥- شرح ديوان الحماسة، لأبي عليّ المرزوقيّ، نشر/ أحمد أمين، وعبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٥٦- شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن برّيّ، ت/ د. عيد مصطفى درويش، نشر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، طبع الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة: القاهرة، لا ط، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٧- شرح شواهد المغني، لجلال الدّين السيوطيّ، تصحيح وتعليق/ محمّد محمود الشنقيطيّ، لجنة التّراث العربيّ، لا ط، لات.

٥٨- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ، لابن مالك، ت/ عدنان عبد الرحمن الدوريّ، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٥٩- شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات، لأبي بكر بن الأنباريّ، ت/ عبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف: القاهرة، ط (٦)، ٢٠٠٥م.

٦٠- شرح المفصّل، لموفّق الدين بن يعيش، مكتبة المتنبّي: القاهرة، لا ط، لا ت.

٦١- شعر الأخطل (صنعة السُّكَّرِيّ)، ت/ د. فخر الدين قباوة، دار الفكر: دمشق، ودار الفكر المعاصر: بيروت، ط (٤)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٦٢- شعر الكُميت بن معروف الأسديّ، ضمن (شعراء مقلّون).

٦٣- شعراء مقلّون، ت/ د. حاتم الضّامن، عالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٦٤- الصّحاح = تاج اللّغة وصحاح العربيّة، لإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، ت/ أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين: بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٦٥- الصّلة، لابن بشكوال، ت/ شريف أبو العلا العدويّ، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٦٦- صلة الصّلة، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، ت/ شريف أبو العلا العدويّ، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٦٧- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيليّ، ت/ السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، ط (١)، ١٩٨٠م.

٦٨- العقد الفريد، لابن عبد ربّه الأندلسيّ، ت/ د. مُفيد محمّد قُميحة، و د. عبد المجيد الترحيني، دار الكتب

العلميّة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٦٩- عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية، لأبي العبّاس الغبرينيّ، ت/ عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة: بيروت، ط (٢)، ١٩٧٩م.

٧٠- فوات الوفيات والذّيل عليها، لمحمّد بن شاكر الكتبيّ، ت/ د. إحسان عبّاس، دار الثقافة: بيروت، لا ط، ١٩٧٤م.

٧١- الكامل، لأبي العبّاس المبرّد، ت/ د. محمّد أحمد الدّاليّ، مؤسّسة الرّسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٧٢- الكتاب، لسيبويه، ت/ عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، لا ت.

٧٣- كتاب الإبل، للأصمعيّ، ت/ د. حاتم الضّامن، دار البشائر، لا ط، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٧٤- كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصفهانيّ، ت/ د. إحسان عبّاس وزميليه، دار صادر: بيروت، ط (٣)، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٧٥- كتاب الأمالي، لأبي عليّ القالي، دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة: بيروت، لا ط، لا ت.

٧٦- كتاب التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لابن برّيّ، ت/ مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب: القاهرة، ط (١)، ١٩٨٠م.

٧٧- كتاب التّيجان في ملوك حمير، ت/ مركز الدراسات والأبحاث اليمنيّة: صنعاء، ط (١)، ١٣٤٧هـ.

٧٨- كتاب الحيوان، لأبي عثمان الجاحظ، ت/ عبد السّلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ: القاهرة، ط (٢)، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

٧٩- كتاب الشّعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ د. محمود محمّد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٨٠- كتاب الصّناعتين: الكتابة والشّعر، لأبي هلال العسكريّ، ت/ د. مُفيد قُميحة، دار الكتب

العلميّة: بيروت، ط (٢)، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٨١- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيديّ، ت/ د. مهدي المخزوميّ، و د. إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة هلال، لا ط، لا ت.

٨٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلميّة: بيروت، لا ط، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٨٣- لسان العرب، لابن منظور الإفريقيّ، دار صادر: بيروت، ط (٣)، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٠م.

٨٤- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزّجّاج، ت/ د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (٣)، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٨٥- مُثُل المقرّب، لابن عصفور الإشبيليّ، ت/ صلاح سعد المليطيّ، دار الآفاق العربية: القاهرة: ط (١)، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٨٦- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة، ت/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة: بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٨٧- المخصّص، لابن سيدة، دار الكتب العلمية: بيروت، لا ط، لا ت.

٨٨- المذكّر والمؤنّث، لأبي زكريّا الفرّاء، ت/ د. رمضان عبد التوّاب، دار التراث: القاهرة، ط (٢)، ١٩٨٩م.

٨٩- المسائل البصريّات، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ د. محمّد الشّاطر أحمد محمّد، مطبعة المدني: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٠- المسائل المشكلة = البغداديّات، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ صلاح الدّين عبد الله السنكاويّ، وزارة الأوقاف والشّؤون الدينيّة، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٩٨٣م.

٩١- المستدرك على ديوان بشر بن أبي خازم الأسديّ، جمع وشرح/ أ. محمّد عليّ دقّة، مجلّة جامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، س (٣)، ع (٤)، ١٤١١هـ.

٩٢- المستملح من كتاب التكملة، لأبي عبد الله الذهبيّ، ت/ د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الإسلامي: تونس، ط (١)، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٩٣- المصباح لـما أُعتم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون، ت/ د. محمّد بن حمود الدعجاني، مطبوعات الجامعة الإسلاميّة: المدينة المنوّرة، ط (١)، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٩٤- معجم البلدان، لياقوت الحمويّ، دار صادر: بيروت، لا ط، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٩٥- معجم الشّعراء، لأبي عُبيد الله المرزبانيّ، تصحيح وتعليق/ أ. د. سالم الكرنكوي، مكتبة القدسيّ، ودار الكتب العلميّة: بيروت، ط (٢)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٩٦- المعجم في أصحاب القاضي الصدفيّ، لابن الأبّار، ت/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري: القاهرة، ودار الكتاب اللبناني: بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٩٧- معجم المؤلّفين، لعمر رضا كحالة، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٩٨- الـمُغرب في حُلَى الـمَغرب، لأبي سعيد المغربيّ، ت/ د. شوقي ضيف، دار المعارف: القاهرة، ط (٤)، ١٩٩٣م.

٩٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لمحمد مصطفى الشهير بطاش كبري زاده، دار الكتب العلميّة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٠٠- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور، ت/ رفيع بن غازي السلميّ، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة: الرياض، ط (١)، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٠١- المفصّل في علم العربيّة، لأبي القاسم الزمخشريّ، دار الجيل: بيروت، لا ط، لا ت.

١٠٢- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدّين العينيّ، ت/ أ.د. علي محمّد فاخر وزميليه، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٠٣- المقتصد في شرح التّكملة، لعبد القاهر الجرجانيّ، ت/ د. أحمد بن عبد الله الدّويش، عمادة البحث العلميّ: جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة: الرّياض، ط (١)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٠٤- المقتضب، لأبي العبّاس المبرّد، ت/ محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب: بيروت،

لا ط، لا ت.

١٠٥- المقرّب، لابن عصفور، ت/ أحمد عبد السّتّار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، وزارة الأوقاف والشّؤون الدينيّة: بغداد، ط (١)، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٠٦- الممتع في التّصريف، لابن عصفور الإشبيليّ، ت/ د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٠٧- الموسوعة الميسّرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنّحو واللّغة، جمع وإعداد/ وليد بن أحمد الحسين الزبيريّ وزملائه، نشر مجلّة الحكمة: بريطانيا، ط (١)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٠٨- نفح الطّيب من غضن الأندلس الرّطيب، لأحمد بن محمّد المقّريّ التلمسانيّ، ت/ د. إحسان عبّاس، دار صادر بيروت، لا ط، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

١٠٩- النّوادر في اللّغة، لأبي زيد الأنصاريّ، ت/ د. محمّد عبد القادر أحمد، دار الشّروق: بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١١٠- هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغداديّ، دار الكتب العلميّة: بيروت، لا ط، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١١١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطيّ، ت/ أ. عبد السلام هارون، و أ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب: القاهرة، لا ط، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١١٢- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفديّ، عناية/ س. ديدر ينغ، دار النشر فرانزشتايز بفيسبادن، ط (٢)، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١١٣- الوفيات، لابن قنفذ القسنطينيّ، ت/ عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة: بيروت، ط (٤)، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ثالثًا: الدوريّات:

١١٤- مجلّة جامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة، س (٣)، ع (٤)، ١٤١١هـ.

١١٥- مجلّة المورد. وزارة الثقافة والإعلام: بغداد، مج (١٤)، ع (٣)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

فهرس البحث

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	١٢٧٩
٢	المبحث الأول: التعريف بابن عصفور، وكتابه (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح	١٢٨٣
٣	المبحث الثاني: التعريف بابن يَسْعُون	١٢٩٥
٤	المبحث الثالث: اعتراضات ابن عصفور النحويّة على ابن يسعون	١٣٠٣
٥	الخاتمة والنتائج	١٣٣٩
٦	المصادر والمراجع	١٣٤٠
٧	الفهرس	١٣٥٠